

المستثنيات من القواعد الفقهية

(أنواعها والقياس عليها)

د. عبدالرحمن بن عبدالله الشعلان

الأستاذ المشارك بقسم أصول الفقه - كلية الشريعة بالرياض

جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية

ملخص البحث

١ - موضوع الاستثناء من القواعد الفقهية من الموضوعات المهمة في جانبه النظري والتطبيقي، ومع هذا فقد كانت الدراسات السابقة فيه شبه معدومة، ولذلك كان جديراً بالدراسة والبحث .

٢ - تكوّن هذا البحث من مقدمة، وتمهيد، وأربعة مباحث، وخاتمة .

٣ - تكوّن تمهيد البحث من ثلاثة مطالب ؛ أولها لبيان معنى القاعدة، والثاني: لبيان أركان القاعدة، والثالث لبيان معنى الاستثناء من القواعد .

٤ - في المبحث الأول تم تقسيم المستثنيات باعتبار الخلاف فيها وعدمه إلى نوعين ؛ مسائل متفق عليها، وأخرى مختلف فيها، بحيث تكون المسألة أو المسائل مستثناة بالنسبة لمذهب معين أو عالم معين، ولا تكون هذه المسائل مستثناة عند غيرهم.

و الخلاف في الاستثناء له أسباب خاصة به جرى توضيحها في البحث .

٥ - في المبحث الثاني تم تقسيم المستثنيات باعتبار وجه شبهها بقواعدها إلى نوعين؛ النوع الأول : مستثنيات من القاعدة بالنظر إلى شبهها بقواعدها في الصورة. والنوع الثاني: مستثنيات من القاعدة بالنظر إلى وجود المماثلة الحقيقية .

٦ - في المبحث الثالث تم تقسيم المستثنيات باعتبار معقولية معناها وعدمها إلى نوعين ؛ النوع الأول : مستثنيات غير معقولة المعنى، ويمكن تسميتها مستثنيات تعبدية . النوع الثاني : مستثنيات معقولة المعنى .

٧ - في المبحث الرابع تم بيان حكم القياس على المستثنيات من القواعد، إذا كانت المستثنيات معقولة المعنى. ونظراً لأن هذا الموضوع من الموضوعات التي لم يبحثها المؤلفون في علم القواعد الفقهية فقد تم البحث عن مادة علمية تفيد فيه في علم أصول الفقه. وبعد البحث والنظر تبين أن هناك مسألة من مسائل أصول الفقه توافق هذا المبحث، وما قيل فيها يصلح لهذا المبحث، وهي مسألة (القياس على ما عدل به عن سنن القياس، أو القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس).

المقدمة

إن الحمد لله نحمده ونستعينه ونستغفره نستهديه، ونعوذ بالله من شرور أنفسنا ومن سيئات أعمالنا، من يهده الله فلا مضل له ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد ألا إله إلا الله وحده لا شريك له وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، أما بعد :

فإن العلماء قد خدموا هذه الشريعة المباركة بأنواع متعددة من الخدمة، ومن هذه الأنواع استنباط القواعد الفقهية التي بنيت عليها الأحكام، حيث بذلوا جهوداً مباركة في استخراج هذه القواعد، وفي وضع المؤلفات الجامعة لها، والمطلع على المؤلفات في القواعد الفقهية يدرك عظم الجهد المبذول فيها، ومرد ذلك فيما يظهر إلى كثرة فوائد هذه القواعد ؛ فإن من فوائد القواعد الفقهية: أنها تغني عن حفظ جزئيات الفقه

الكثيرة، ومن فوائدها أنها تعين على معرفة أحكام المسائل الجديدة عن طريق تخريج حكم المسألة على قاعدتها التي يظهر للفقهاء اندراجها فيها، وقد ألمح الزركشي لذلك بقوله وهو بصدد تعداد أنواع الفقه :

"(العاشر) معرفة الضوابط التي تجمع جمعاً والقواعد التي ترد إليها أصولاً وفروعاً، وهذه أنفعها وأعمها وأكملها وأتمها، وبه يرتقي الفقيه إلى الاستعداد لمراتب الاجتهاد^(١)"^(٢).

لكن التخريج على القواعد الفقهية يعرض له أمرٌ يُعكَّرُ عليه، ألا وهو ورود المستثنيات من القواعد؛ فإن الفقيه إذا أراد تخريج حكم مسألة على قاعدتها عرض لذهنه احتمال أن تكون هذه المسألة من المسائل المستثناة من القاعدة، وهذا أمر يعكّر على صحة التخريج على القواعد بلا شك، وقد أشار إليه الإمام البكري^(٣)، حيث قال في بداية كتابه الذي اعتنى فيه بالاستثناء :

"وقد جعلته قواعد أصلية ستمائة، جمعتها كلية، وأخرجت من كل قاعدة فوائد جليلة تعكّر على أصلها بقدر فهمي"^(٤).

ونظراً لأهمية الاستثناء من القواعد التي أدركها العلماء فقد نبه عليه بعض العلماء في ثنايا كلامهم عن القواعد، كما فعل الزركشي والسيوطي وابن نجيم .

ومن العلماء من اعتنى بالتبنيه على الاستثناء اعتناء خاصاً، كالإمام الفَنَّاكِي الشافعي المتوفى سنة ٤٤٨هـ في كتابه (المناقضات) الذي ذكر بعض العلماء أن موضوعه هو (الحصر والاستثناء) والإمام تاج الدين ابن السبكي المتوفى سنة ٧٧١هـ، فقد ذكر أنه اعتنى بالاستثناء في كتاب له كبير في الأشباه والنظائر، وهو غير كتابه الأشباه والنظائر المطبوع المعروف، حيث قال في الكتاب الأخير :

"والكافل به، وحصر المستثنيات وعدها : كتابنا الكبير في الأشباه والنظائر" (٥).

والإمام عيسى الغزي الشافعي المتوفى سنة ٧٩٩هـ في كتاب له عن القواعد، ذكر فيه القاعدة وما يستثنى منها، والإمام البكري المتوفى بعد سنة ٨٠٦هـ في كتابه (الاستغناء في الفرق والاستثناء).

وقد عملت في مجال القواعد الفقهية دراسة وتدریساً فترة تزيد على عشرين سنة، وأدرکت خلال هذه السنوات الأهمية الكبرى لموضوع الاستثناء من القواعد الفقهية، لكني لم أقف على دراسة اعتتت بالجانب النظري لموضوع الاستثناء، ولهذا رغبت أن أقوم بدراسة هذا الموضوع، وبعد الكتابة فيه ظهر لي أنه طويل، فرأيت أن من المناسب تقسيمه إلى عدة بحوث، وخصصت هذا البحث لبيان أنواع المستثنيات من القواعد الفقهية باعتبارات متعددة، ولبیان حکم القياس على المستثنيات، ولهذا سميته (المستثنيات من القواعد الفقهية، أنواعها والقياس عليها) و اسأل الله الكريم رب العرش العظيم أن يوفقني في هذا البحث للوصول إلى نتائج مفيدة ونافعة .

أهمية الموضوع :

أهمية هذا الموضوع نابعة من أهمية المباحث المندرجة فيه، وهي مع أهميتها لم تأخذ حقها المناسب من البحث والدراسة لدى الباحثين، ومن المباحث المهمة التي تم تناولها في هذا البحث :

١ - أن المستثنيات من القواعد الفقهية تعتبر نوعاً من الفقه، فيجري فيها ما يجري في الفقه من الخلاف، ولهذا يمكن تقسيمها بهذا الاعتبار إلى مستثنيات متفق عليها وأخرى مختلف فيها، مع الإلماح إلى سبب الخلاف، وهذا الموضوع مهم ويحتاج إلى بيان .

٢ - أن المستثنيات في الجملة تمثل إشكالاً في طريق التخريج على القاعدة كما سبق التبييه على ذلك، مع أن بعض المستثنيات قد تكون مما دُكر على أنه من مستثنيات القاعدة بالنظر لما فيه من الشبه الصوري بمسائل القاعدة، وعند التحقيق فيه يتبين أنه ليس من المسائل المندرجة في القاعدة أصلاً، ولذلك فهو لا يمثل إشكالاً في طريق تطبيق القاعدة، بخلاف ما دخل في القاعدة بالنظر إلى وجود المماثلة الحقيقية، فهذا هو الذي يصح اعتباره من مستثنيات القاعدة، ويمثل إشكالاً في طريق تطبيقها، ولا بد من تمييز كل نوع منهما عن الآخر، وهذا مما يهدف له هذا البحث .

٣ - المستثنيات من القواعد منها ما يكون غير معقول المعنى، ومنها ما يكون معقول المعنى، و بيان هذين النوعين من الأمور المهمة .

٤ - المستثنى من قاعدة ما ليس شاذاً أو خارجاً عن مقاصد الشريعة، بل إن استثناءه يمثل وجهاً من وجوه كمال الشريعة، بمراعاتها لاختلاف الأحوال، ولذلك فالحكم الذي ثبت لهذا المستثنى يحقق مصلحة شرعية تناسبه، وقد أشار الطوي في ذلك بقوله : " واعلم أن قول الفقهاء : هذا الحكم مستثنى عن قاعدة القياس، أو خارج عن القياس، أو ثبت على خلاف القياس . ليس المراد به أنه تجرد عن مراعاة المصلحة حتى خالف القياس، وإنما المراد به أنه عدل به عن نظائره لمصلحة أكمل وأخص من مصالح نظائره على جهة الاستحسان الشرعي... .. وقد حققت هذا في القواعد الكبرى، والغرض أن كل خارج عن القياس في الشرع في غير التعبدات فهو لمصلحة أكمل وأخص، وهو استحسان شرعي " (٦) .

وما دامت هذه حال المستثنى فإنه يتبادر إلى الذهن أنه ينبغي القياس عليه، ولكن قد اشتهر عن طائفة من الأصوليين أن المستثنى لا يقاس عليه، فهذا الموضوع مهم، و يحتاج إلى بحث وبيان، وبيانه من الموضوعات

التي كانت محل اهتمام الباحث في هذا البحث .

الدراسات السابقة

الجانب التطبيقي من هذا الموضوع حَدَمَهُ العلماء المتقدمون وبعضُ الباحثين المعاصرين بجهود متنوعة، وهم في هذا الشأن بين مستقل من ذكر المستثنيات ومستكثر .

وأما الجانب النظري من هذا الموضوع فلا يوجد فيه دراسة مستقلة حسب علمي، ومما قيل في هذا الشأن من قِبَل بعض الباحثين المهتمين بالقواعد الفقهية ما قاله الباحث عادل بن عبدالقادر قوته :

" مبحث الاستثناء من القواعد من المباحث التي لم تُطَرَّق من قبل الباحثين المعاصرين على أهميته (٧) " (٨) .

كما أنه لا يوجد فيه دراسة موسعة ضمن عملٍ علمي آخر، ولكن هناك دراستان ينبغي التنبية عليهما من منطلق أن المطلع على عناوينهما يرد على ذهنه احتمال بحثهما لهذا الموضوع :

الدراسة الأولى : تحقيق كتاب (الاستغناء في الفرق والاستثناء للبكري) .

إعداد : الدكتور / سعود بن مسعد الشبتي .

وتحقيق هذا الكتاب في الأصل رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى، وهو كتاب متخصص في الاستثناء من القواعد، وقد قَدَّمَ الباحث للتحقيق بقسمٍ دراسي تناول فيه عدة موضوعات، من بينها بعض قضايا الاستثناء، حيث تحدث عن تعريف الاستثناء في اللغة وعند الأصوليين، ولم يتحدث عن تعريف الاستثناء من القواعد، كما تحدث عن أهم الكتب التي تعنتني بذكر الاستثناء، ولكنه تناول هاتين القضيتين بشكل مختصر جداً، حيث تحدث عنهما في نحو ثلاث صفحات فقط (٩)، كما

أنه ترك قضايا أخرى كثيرة مهمة تدرج في الدراسة النظرية للاستثناء،
ومنهما الموضوعات التي تم تناولها في هذا البحث .

الدراسة الثانية : المستثنيات في العبادات والمعاملات وقواعدها
الشرعية التي تُردُّ عليها في الفقه الإسلامي^(١٠) .

إعداد : الباحث / نجاح عثمان أبو العينين إسماعيل .

وهذا البحث رسالة علمية تقدم بها الباحث لنيل درجة الماجستير من
كلية الشريعة والقانون بجامعة الأزهر، في عام ١٤١٧ هـ .

ويظهر من عنوانها أن مقصود الباحث دراسة المستثنيات في العبادات
والمعاملات دراسة فقهية، وهذا ما ثبت لي من الاطلاع عليها، ولكن
الباحث قدم للرسالة بفصل سماه (الفصل التمهيدي) تحدث فيه عن عدة
موضوعات تتعلق بالجوانب النظرية للقواعد الفقهية، ومن بينها الاستثناء
من القواعد، تحدث فيه عن تعريف الاستثناء في اللغة وفي اصطلاح
الأصوليين، وذلك في نصف صفحة^(١١)، ثم تحدث لاحقاً عن معنى
المستثنيات من القواعد، وذلك في ثلاثة أسطر^(١٢)، ولم يتحدث عن
موضوعات أخرى تتصل بالجانب النظري للاستثناء سوى ما سبق .

ومن خلال العرض السابق للدراسات السابقة يتبين أن الجانب
النظري من موضوع الاستثناء من القواعد الفقهية لا يزال بحاجة ماسة إلى
خدمته بالبحث والدراسة .

خطة البحث

يتكون البحث من مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة مباحث ، وخاتمة .

المقدمة : وهي التي نتحدث فيها الآن .

التمهيد : معنى القاعدة الفقهية وأركانها ومعنى الاستثناء من

القواعد .

وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : معنى القاعدة الفقهية .

المطلب الثاني : أركان القاعدة الفقهية .

المطلب الثالث : معنى الاستثناء من القواعد .

المبحث الأول : أنواع المستثنيات باعتبار الخلاف فيها وعدمه .

المبحث الثاني : أنواع المستثنيات باعتبار وجه شبهها بقواعدها .

المبحث الثالث : أنواع المستثنيات باعتبار معقولية المعنى وعدمها .

المبحث الرابع : القياس على المستثنيات من القواعد .

الخاتمة : وتتضمن أهم نتائج البحث باختصار .

منهج البحث

هذا البحث كغيره من البحوث مر بمرحلتين أساسيتين ؛ أولاهما :

مرحلة جمع المادة العلمية، وثانيتهما : مرحلة الكتابة .

ففيما يتعلق بمرحلة جمع المادة العلمية حرصت على اتباع منهج

يضمن استقراء معظم ما قيل في موضوع البحث، واعتنيت بقواعد (مجلة

الأحكام العدلية)^(١٣) نظراً لكثرة شروحيها، حيث حرصت على تتبع معظم

ما قيل بشأن هذه القواعد مما له علاقة بالاستثناء، ومن أجل ذلك قمت

بتصميم ورقة لهذا الغرض، حيث طبعت عليها معلومات على الوجهين،

وهذه المعلومات تتضمن عناوين الموضوعات الرئيسية في خطة البحث، بحيث

يكون أمام كل عنوان مساحة مناسبة لكتابة ما يخص هذا العنوان، ثم

صورت هذه الورقة بعدد قواعد المجلة، وخصّصْتُ لكل قاعدة ورقة، ثم

قمت بقراءة ما قيل عن كل قاعدة في جميع شروح المجلة التي توافرت

عندي^(١٤)، ورتبتها عند القراءة على ترتيبها الزمني، ونقلت من كل شرح

ما يوجد فيه مما يخدم هذه الموضوعات، فإن تكررت المعلومة نقلتها من

السابق، وأحلت للاحق ليتمكن الرجوع إليه عند الحاجة .

ونظراً لأن الاستثناء لا يوجد في جميع القواعد، فإني بعد الفراغ من قراءة شروح المجلة قمت بتمييز أوراق القواعد التي فيها مستثنيات عن أوراق القواعد الأخرى^(١٥)، ثم توسعت في القراءة عن القواعد التي فيها مستثنيات، وذلك بالاطلاع على شروحها في عدد من كتب القواعد الفقهية للنظر فيما فيها من معلومات إضافية عن المستثنيات من تلك القواعد .

كما أنني قمت بجرّد لمعظم كتب القواعد الفقهية لدى المتقدمين والمعاصرين، واستخرجت منها في بطاقات كل ما له علاقة بموضوع البحث.

هذا ما يتعلق بمرحلة جمع المادة العلمية، وأما مرحلة الكتابة فقد سبقها في كثير من المباحث مرحلة طويلة من التأمل والتفكير في المادة العلمية التي تم جمعها، نظراً لأن تلك المباحث من الموضوعات التي لم يسبق فيها كتابة مبسّطة تؤدي إلى تصور الموضوع، وبعد ارتسام صورة الموضوع في الذهن كنت أقوم بكتابته، وقد يظهر من كتابة الموضوع لأول مرة أن فكرته لم تتضح في الذهن، فلا تحصل القناعة بما تمت كتابته، ولذلك قد أعيد كتابة بعض الموضوعات مرة ثانية، وقد سرت في كتابة هذا البحث على المنهج الذي تواضع عليه الباحثون، ومن أبرز معالمه :

- ١- الاعتماد على المصادر الأصلية فيما كان عمدة الباحث فيه هو النقل، مع ملاحظة أن هناك مواضع من البحث قائمة على استنتاج الباحث.
- ٢- الحرص على توازن المادة العلمية في أقسام البحث .
- ٣- بيان أرقام الآيات، وعزوها إلى سورها .
- ٤- تخريج الأحاديث من مصادرها من كتب السنة .
- ٥- عزو نصوص العلماء وآرائهم لكتبهم مباشرة، إلا عند تعذر ذلك فيتم التوثيق بالواسطة.

-
- ٦ - توثيق المعاني اللغوية من كتب اللغة .
- ٧ - توثيق المعاني الاصطلاحية من مصادرها ومراجعتها المناسبة .
- ٨ - ترجمة الأعلام ترجمة موجزة ، و أَخْرُتُ الترجمة لمن ورد اسمه في هذه المقدمة إلى متن البحث جرياً على ما تعارف عليه الباحثون من تقليل الهوامش في المقدمة، إلا من ورد اسمه في هذه المقدمة فقط فقد ترجمت له فيها .
- ٩ - العناية بضرب الأمثلة التي توضح الجانب النظري من الدراسة .
- ١٠ - الحرص على التنويع في الأمثلة قدر الإمكان، ولكن بعض الأمثلة قد تكررت نظراً لكونها أنسب من غيرها في التمثيل بها في الموضوعين .
- ١١ - حيث إن المقصود من ضرب الأمثلة هو توضيح الجانب النظري فقط، فإني لم أدخل في مناقشة تلك الأمثلة، وإن كان لي رأي حول بعضها.
- وفي آخر هذه المقدمة أود أن أبين أن موضوع هذا البحث يحتاج إلى الدقة وطول التأمل والنظر، وفيه مواضع تحتاج إلى نوع اجتهاد نظراً للجدة في طرحها، وما كان من الموضوعات بهذه الصفة لا يأمن الباحث فيه من وقوع الخطأ أو التقصير، لكنني بذلت فيه غاية وسعي، ومنتهى جهدي، فأمل ممن اطلع عليه أن يلتمس لي فيه العذر، وأسأل الله أن أكون قد توصلت فيه إلى نتائج مفيدة ونافعة. والله الموفق، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم.

التمهيد

معنى القاعدة الفقهية وأركانها ومعنى الاستثناء من القواعد

المطلب الأول : معنى القاعدة الفقهية

معنى القاعدة الفقهية من الموضوعات التي تكلم عنها بعض العلماء المتقدمين، وأفاض فيها جمع من الباحثين المعاصرين، وليس المقصود من هذا التمهيد استعراض التعريفات ودراساتها، ولكن المقصود إعطاء فكرة مختصرة عما قيل في تعريف القاعدة الفقهية نظراً لأن القواعد الفقهية جزء من عنوان البحث.

وسأبدأ بمعنى القاعدة في اللغة، ثم أتبعه ببيان معنى القاعدة الفقهية في اصطلاح الفقهاء .

معنى القاعدة في اللغة :

القاعدة في اللغة اسم فاعل من قَعَدَ، يقال: قعد يقعد قعوداً، فهو قاعد، وهي قاعدة، والقعود معناه: الجلوس^(١٦)، والقعود: نقيض القيام^(١٧)، ويشتق من القعود مشتقات عديدة منها قاعدة الشيء، وقاعدة الشيء معناها: الأُسُّ والأساس، وجمع الأُسُّ: إساس، مثل: عُسُّ وعساس، وجمع الأساس: أُسُس، مثل: قَدَّالٌ وقُدُّالٌ^(١٨)، والأُسُّ والأساس معناهما: أصل الشيء وما يبتدئ منه الشيء^(١٩)، وسميت القاعدة بذلك لأنها أصل لما فوقها، ومنها يبتدئ الشيء؛ ومن ذلك: قواعد البيت، وهي أُسسها التي يُبنى عليها، كما قال تعالى: ﴿ [البقرة / ١٢٧]، ومن ذلك: قواعد اليهودج: وهي أُسسها، وهي عبارة عن خشبات أربع معترضة في أسفله تركب عيدان اليهودج فيها، ومن ذلك: قواعد السحاب: وهي الطبقة السفلى من السحاب، ولعلها مشبَّهة بقواعد البناء، من جهة أنها في أسفل السحاب، فكأن السحاب مبنئ عليها^(٢٠).

وما تقدم من استعمالات للقاعدة هو في أمور حسية، إلا أننا نرى أن

القاعدة استعملت في أمور معنوية، ومن ذلك قواعد العلوم، كقولنا :
قواعد النحو، وقواعد الأصول، وقواعد الفقه، وهكذا، وإطلاق لفظ
(القاعدة) على قواعد العلوم إطلاق صحيح، ووجهه : أن العلوم مبنية عليها،
فهي أسس هذه العلوم، وعليها بُنيت تلك العلوم .

معنى القاعدة الفقهية في الاصطلاح :

الاصطلاح المقصود في هذا المقام هو اصطلاح الفقهاء، وقد ذكر
الفقهاء المتقدمون وبعض الباحثين المعاصرين تعريفات متعددة للقاعدة
الفقهية.

ومن أبرز تعريفات المتقدمين للقاعدة الفقهية التعريفات الآتية :

التعريف الأول : ذكره ابن السبكي^(٢١) بقوله :

" ... إذا عُرف ذلك، فالقاعدة : الأمر الكلي الذي ينطبق عليه
جزئيات كثيرة يفهم أحكامها منها " ^(٢٢) .

التعريف الثاني : ذكره الحموي^(٢٣) بقوله :

" هي عند الفقهاء حكم أكثرى لا كلي ينطبق على أكثر جزئياته
لتعرف أحكامها منه " ^(٢٤)

التعريف الثالث : ذكره التاجي^(٢٥) بقوله :

" عند الفقهاء : قضية أكثرية تنطبق على أكثر جزئيات
موضوعها " ^(٢٦) .

وبالتأمل في التعريفات السابقة يظهر أنها ترجع لتصورين رئيسين

بشأن القاعدة الفقهية :

التصور الأول : أن القاعدة الفقهية شيء كلي، بمعنى أنه يدخل فيه

كل الجزئيات التي ينطبق عليها، وهذا التصور واضح في التعريف الأول.

وأصحاب هذا التصور أخذوا به من منطلق أن الشأن في القاعدة في أي علم

أن تكون كلية، ومن ذلك القاعدة الفقهية .

وهذا التصور أخذ به معظم الباحثين المعاصرين في تعريفهم للقاعدة

الفقهية.^(٢٧)

التصور الثاني : أن القاعدة الفقهية شيء أكثري، بمعنى أنه يدخل فيه أكثر الجزئيات التي ينطبق عليها، وهذا التصور بيّن في التعريف الثاني و الثالث، و أصحاب هذا التصور أخذوا به من منطلق أن القواعد الفقهية يوجد لها بعض المستثنيات التي لا ينطبق عليها حكم القاعدة، ولذلك فالقاعدة عندهم منطبقة على أكثر الجزئيات لا كلها .

وهذا التصور أخذ به بعض الباحثين المعاصرين عند تعريفهم للقاعدة الفقهية^(٢٨) .

وإذا تجاوزنا هذين التصورين، وأعدنا النظر في التعريفات المتقدمة نجد أنه يمكن إبداء بعض الملحوظات عليها، وهذه الملحوظات كانت هي السبب فيما اقترحه الباحثون المعاصرون من تعريفات، ومن هذه الملحوظات ما يأتي :

الملحوظة الأولى : وهي تتعلق بالجنس المستعمل في هذه التعريفات ؛ فالجنس في بعضها هو لفظ (الأمر) وفي البعض الآخر لفظ (حكم) وفي آخرها لفظ (قضية) .

فأولها - وهو لفظ (الأمر) - فيه عموم كثير، فيدخل فيه ما ليس من القواعد أصلاً، وهو المفردات الكلية التي لا تكون قواعد^(٢٩)، وثانيها - وهو لفظ (حكم) - لا يمثل القاعدة حقيقة إلا بنوع من التجوز، وهو التعبير بالجزء عن الكل ؛ وذلك لأن الحكم جزء من أجزاء القاعدة، وليس كل القاعدة ؛ فالقاعدة تتكون من حكم ومحكوم عليه، وأما اللفظ الثالث - وهو (قضية) - فالظاهر أنه أفضل تلك الألفاظ في كونه جنساً في تعريف القاعدة ؛ من جهة أن القضية تشمل الحكم والمحكوم عليه، وهما مكونات القاعدة .

الملحوظة الثانية : التعريفات المتقدمة لا يوجد فيها ما يُشعر بعلاقتها

بالفقه، ولذلك فهي غير مانعة من دخول القواعد في العلوم الأخرى .
وقد يقال : إن ابن السبكي خاصة لم يقصد بالتعريف الذي أورده
تعريف القاعدة الفقهية، بل أراد تعريف القاعدة في الاصطلاح العام، حيث
إن التعريف الذي ذكره هو تعريف للقاعدة في الاصطلاح العام كما
ذكر غيره .

والجواب عن ذلك : أن ابن السبكي لم ينص حقيقة على أن التعريف
الذي ذكره هو تعريف للقاعدة للفقهية، لكن المتأمل لكلامه يجد أن
القرائن السابقة للتعريف واللاحقة له تدل على أن ابن السبكي قصد
تعريف القاعدة الفقهية .

وقد حاول بعض المعاصرين اقتراح تعريفات للقاعدة الفقهية يراعى
فيها تجنب الملحوظتين السابقتين، ومنها ما يأتي :

التعريف الأول : وقد ذكره الدكتور محمد بن عبدالغفار الشريف
بقوله :

" قضية شرعية عملية كلية يتعرف منها أحكام جزئياتها " (٣٠) .
فهذا التعريف يلحظ فيه أن صاحبه استعمل في التعبير عن جنس
المعرف لفظ (قضية)، وذلك لتلافي الملحوظة الأولى، كما استعمل عبارة
(شريعة عملية) للإشارة إلى علم الفقه ؛ فالفقه هو العلم بالأحكام
الشرعية العملية، وذلك لتلافي الملحوظة الثانية .

التعريف الثاني : وقد ذكره الدكتور يعقوب الباحسين بقوله :
" قضية كلية شرعية عملية، جزئياتها قضايا كلية شرعية عملية . أو :
قضية فقهية كلية، جزئياتها قضايا فقهية كلية " (٣١) .

وبنحو ذلك عرفها الباحث عبدالسلام الحصين، إلا أنه حذف آخره،
حيث قال : " قضية كلية فقهية، أو حكم كلي فقهي " (٣٢) .
وهذا التعريف يلاحظ فيها تلافي الملحوظتين السابقتين .

المطلب الثاني : أركان القاعدة الفقهية

القاعدة في الاصطلاح العام (هي قضية كلية ...) ^(٣٣) وما دامت قضية فمكوناتها هي مكونات القضية ^(٣٤) ، وقد ذكر بعض علماء المنطق أن أجزاء القضية أو أركانها ثلاثة ، وهي نفسها أركان القاعدة :

الركن الأول : الموضوع، أو المحكوم عليه ؛ وسمي موضوعاً لأنه وُضِعَ ليُحْكَمَ عليه بشيء.

الركن الثاني : المحمول، أو المحكوم به على الموضوع ؛ وسمي بذلك لحمله على غيره .

الركن الثالث : الحكم، وهو إدراك وقوع النسبة بين الركنين السابقين، أو عدم وقوعها، ويسمى اللفظ الدال عليها عند المناطقة (الرابطه) ، ويمكن أن يستعمل لها من الألفاظ لفظ (يكون) وما في معناها في حال الإيجاب، و لفظ (لا يكون) في حال السلب ^(٣٥) .

ولتوضيح هذه الأركان من خلال قاعدة ما نقول : القاعدة النحوية التي نصها (الفاعل مرفوع) ؛ الركن الأول فيها هو قولهم (الفاعل) ، والركن الثاني هو قولهم (مرفوع) ، والركن الثالث مقدر تقديره (يكون) .

لكن المتأمل في الركن الثالث يظهر له أنه لا حاجة له في اللغة العربية ؛ فالسامع للقاعدة السابقة يدرك المراد منها - وهو أن حكم الفاعل الرفع - بدون حاجة لتقدير ذلك الرابط ^(٣٦) ، ولعل منشأ الكلام في تقديره لدى من كتب في المنطق من علماء العرب هو أن بعض أمهات كتب المنطق كانت مترجمة من لغات أخرى غير العربية ، وتلك اللغات يلزم فيها ذكر الرابط بين الموضوع والمحمول ، وعند ترجمة تلك الكتب إلى العربية قام المترجمون بترجمة هذا الرابط بغض النظر عن عدم الحاجة إليه في اللغة العربية ^(٣٧) ، ومن الشواهد المعاصرة على ذلك ما نعلمه في اللغة الإنجليزية

من الحاجة إلى الرابط في مثل قولنا (الفاعل مرفوع)، ففيها لا بد من ذكر ما يسمى بفعل الكون، وله صيغ متعددة حسب نوع الاسم السابق له، فلا بد فيها أن يقال في مثل القاعدة السابقة (الفاعل يكون مرفوعاً).

وما دام الأمر كذلك فإنه يمكن أن يستغنى عن الركن الثالث، ويقال: إن مكونات القاعدة عموماً ركنان؛ أولهما: الموضوع وثانيهما: المحمول. ويمكن أن نسميه الحكم، وبذلك نصل إلى أن ركني القاعدة هما المحكوم عليه والحكم^(٢٨).

والقاعدة الفقهية كالقاعدة في الاصطلاح العام (قضية كلية) وإذا كانت القاعدة الفقهية (قضية كلية) فأركانها هي أركان القاعدة في الاصطلاح العام التي سبق بيانها قريباً؛ فأركان القاعدة الفقهية ركنان، وهما المحكوم عليه والحكم.

ولبيان هذين الركنين في بعض القواعد الفقهية نقول: إن من القواعد الفقهية القواعد الآتية:

- ١- اليقين لا يزول بالشك.
- ٢- المشقة تجلب التيسير.
- ٣- الضرر يزال.
- ٤- العادة محكمة.

فالقاعدة الأولى: المحكوم عليه فيها هو (اليقين) والحكم (هو كونه لا يزول بالشك)، والقاعدة الثانية: المحكوم عليه فيها هو (المشقة) والحكم (هو كونها تجلب التيسير)، والقاعدة الثالثة: المحكوم عليه فيها هو (الضرر) والحكم (هو وجوب إزالته)، والقاعدة الرابعة: المحكوم عليه فيها هو (العادة) والحكم (هو كونها محكمة).

وهاهنا أمر أرى أنه يحسن التبيه عليه، وهو أنه قد ظهر لي من النظر في كثير من القواعد الفقهية أن المحكوم عليه يمثل علة الحكم أو

يشير إليها ؛ وذلك لأن حقيقة العلة موجودة فيه ؛ فحقيقة العلة أنها عبارة عن وصف أنيط به الحكم، أي أن الحكم أُضيف إليه^(٢٩)، وهذه الحقيقة موجودة في المحكوم عليه في القواعد الفقهية .

فمثلاً : قاعدة (الضرر يزال) الحكم فيها هو (مشروعية الإزالة) والمحكوم عليه هو (الضرر)، وهذا المحكوم عليه يمثل علة ذلك الحكم ؛ لأن إزالة الشيء معلقة بوصف كونه ضرراً، فيقال : إن كون الشيء ضرراً هو علة مشروعية إزالته .

ومثال آخر : قاعدة (اليقين لا يزول بالشك) الحكم فيها هو (منع إزالة اليقين بالشك) والمحكوم عليه هو (اليقين)، والمحكوم عليه هو علة الحكم، فيقال : إن كون الشيء في درجة اليقين هو علة منع إزالته بالشك.

ومثال ثالث : قاعدة (المشقة تجلب التيسير) فالحكم فيها هو (جلب التيسير) والمحكوم عليه هو (المشقة)، والمشقة هنا قد يقال : إنها ليست علة الحكم، ولكنها تشير إلى علة الحكم، وهي ما يتضمن المشقة من الأوصاف الظاهرة المنضبطة، كالسفر والمرض وغيرها من أسباب التخفيف التي وردت بشأنها نصوص خاصة، وقد يقال : إن المشقة نفسها علة للحكم^(٤٠)، كما هو الحال في بعض المسائل التي أفتى فيها العلماء بالتيسير والتخفيف بناء على وجود المشقة فقط، من غير ورود أدلة خاصة بشأن تلك المشقة، كـ بعض التخفيفات التي ذكرها العلماء في العسر وعموم البلوى^(٤١).

واعتبار المحكوم عليه في القاعدة علة للحكم الوارد فيها هو مما ظهر لي من النظر في القواعد الفقهية، ولم أقف على من نص عليه من علماء القواعد، ونظراً لأهمية هذا الرأي لما يمكن أن يُبنى عليه من نتائج لاحقة في هذا البحث وغيره فقد حاولت البحث عن شيء يمكن أن يشهد

لصحته من كلام العلماء المتقدمين، وبعد البحث وقفت على شاهدين
يمكن أن يشهدا لصحته :

الشاهد الأول : وهو نص لابن السبكي ألمح فيه لهذا الرأي، حيث
كان يتكلم عن تعريف القاعدة والضابط والمُدْرَك والتفريق بينها، فكان
مما قاله في هذا الشأن :

" وإن شئت قل : ما عم صوراً ؛ فإن كان المقصود من ذكره القدر
المشترك الذي به اشتركت الصور في الحكم فهو المُدْرَك، وإلا ؛ فإن كان
القصد ضبط تلك الصور بنوع من أنواع الضبط من غير نظر في مأخذها
فهو الضابط، وإلا فهو القاعدة " ^(٤٢).

فمن النص السابق نأخذ : أن القاعدة هي ما كان القصد منه ضبط
الصور - والمراد بها الفروع الفقهية - بنوع من أنواع الضبط، مع ذكر
مأخذها، والمراد بالمأخذ هنا مأخذ الحكم الوارد في القاعدة، وهو العلة،
وإذا كانت القاعدة الفقهية مكونة من ركنين، وهما الحكم والمحكوم
عليه، تعين أن يكون المأخذ هو المحكوم عليه، وهو علة الحكم .

كما أن النص السابق يفهم منه أن (المُدْرَك) هو المعنى الجامع الذي
بسببه اشتركت الصور في الحكم، فهو يمثل علة الحكم، وقد أشار
الدكتور يعقوب الباحسين إلى أن (المدرک) أمر يغلب وجوده في القواعد
الفقهية، فقال :

" ولا يبدو أن المدرک قسيم للضابط أو القاعدة، بل هو معنى قد يقوم
بهما وقد يتخلف عنهما، لكن الغالب في القواعد أن تكون مدرکاً
أيضاً ^(٤٣)، كقاعدة (المشقة تجلب التيسير) فإنها مدرک التخفيفات
الشرعية، ومشعرة بأن سببها هو المشقة الحاصلة من الفعل عند عدم
التخفيف " ^(٤٤).

الشاهد الثاني : وهو نص للغزالي ^(٤٥)، قال فيه :

" اعلم أن العلة إذا ثبتت فالحكم بها عند وجودها حكم بالعموم ؛ فإنه إذا ثبت أن الطعم علة انتظم عنه أن يقال : كل مطعم ربوي، والسفرجل مطعم، فكان ربوياً . وإذا ثبت أن السكر علة انتظم أن يقال : كل مسكر حرام، والبيذ مسكر، فكان حراماً . وكذلك في كل علة دل الدليل على كونها مناطاً للحكم، فينتظم منها قضية عامة كلية تجري مجرى عموم لفظ الشارع، بل أقوى " (٤٦) .

فعبارة " كل مطعم ربوي " وعبارة " كل مسكر حرام " أوردهما مثلاً على أن الحكم بالعلة عند ثبوتها هو حكم بالعموم، فهذا يشير إلى أن كل عبارة من العبارتين السابقتين تتضمن حكماً وعلة، والعلة فيهما هي المحكوم عليه، وحيث إن كل عبارة منهما تعتبر قاعدة أو ضابطاً فإن هذا يدل على أن المحكوم عليه في القاعدة الفقهية يعتبر علة للحكم الوارد فيها .

وقد قال الغزالي في آخر النص السابق عن العلة : " فينتظم منها قضية عامة كلية " وهذه العبارة تمثل حقيقة القاعدة الفقهية كما يظهر مما سبق في تعريف القاعدة الفقهية، وفي هذا إشارة إلى وجود العلة في القاعدة الفقهية، وإذا كانت القاعدة الفقهية مكونة من ركنين، وهما الحكم والمحكوم عليه، تعين أن يكون المحكوم عليه هو علة الحكم .

المطلب الثالث : معنى الاستثناء من القواعد

قبل البدء في بيان معنى الاستثناء من القواعد، أرى أن من المناسب بيان معنى الاستثناء في اللغة ؛ فإن ذلك مما يساعد على بيان معنى الاستثناء من القواعد .

معنى الاستثناء في اللغة :

الاستثناء في اللغة مصدر استثنى، يقال : استثنى يستثنى استثناءً

والألف والسين والتاء فيه زائدة، وحيث إن الألف والسين والتاء فيه زائدة فحروفه الأصلية هي التاء والنون والياء، فصدره (الثني) وماضيه (ثنى)، يقال: ثنى يثنى ثنياً، وقد بين ابن فارس^(٤٧) معنى الثني فقال:

"(ثنى) التاء والنون والياء أصل واحد، وهو تكرير الشيء مرتين، أو جعله شيئاً متواليين أو متباينين، وذلك قولك ثنيت الشيء ثنياً"^(٤٨).

وهذا المعنى الذي ذكره ابن فارس للثنى ذكره عدد من علماء اللغة، كما ذكروا للثنى معاني أخرى.

منها: العطف.

ومنها: الكف.

ومنها: الصرف.

ومنها: الرد.

قال الجوهري^(٤٩): "وثنيت الشيء ثنياً: عطفته. وثناه: أي كفه. يقال: جاء ثانياً من عنانه. وثنيته أيضاً: صرفته عن حاجته"^(٥٠).

وقال ابن منظور^(٥١): "ثنى الشيء ثنياً: ردّ بعضه على بعض"^(٥٢).

وبعض استعمالات مادة (ثنى) في اللغة قد يفهم منها معنى (الإخراج) وإن لم يصرح به، ومن هنا نلاحظ أن عدداً من الأصوليين اعتبر لفظ (الإخراج) جنساً في تعريف الاستثناء في الاصطلاح.

معنى الاستثناء من القواعد:

مصطلح الاستثناء من القواعد لم أجده تعريفياً فيما اطلعت عليه من كتب المتقدمين ممن ألف في القواعد الفقهية.

ونظراً لعدم الوقوف على تعريف لهذا المصطلح لدى المتقدمين فقد حاولت وضع تعريف له، بعد التأمل والنظر في معالم الاستثناء من القواعد عند المتقدمين التي يمكن أن توضح صورته الذهنية عندهم، فأقول:

(الاستثناء من القواعد الفقهية معناه : إخراج مسألة فقهية يظهر دخولها في القاعدة الفقهية من حكم القاعدة بأي عبارة تدل على ذلك) .
وأعلق فيما يأتي على بعض الألفاظ والعبارات الواردة في التعريف .
إخراج : استعملت هذا اللفظ لأنه هو المعبر عن حقيقة الاستثناء ، وهو المتفق مع استعمالات علماء القواعد الفقهية في التعبير عن الاستثناء ، وهو القريب من الدلالة اللغوية لمادة (الاستثناء) .

إخراج مسألة فقهية : هذه العبارة تدل على المستثنى ، وهو هنا المسألة الفقهية ، والمراد بالمسألة الفقهية الجنس ، فقد يكون الاستثناء مقتصرًا على مسألة واحدة ، وقد يشمل أكثر من ذلك .

يظهر دخولها في القاعدة : تم اختيار هذه العبارة لتشمل المسائل الداخلة في القاعدة حقيقة ، والداخلة فيها من حيث الشبه الصوري ، فكل منهما يظهر فيه أنه يدخل في القاعدة ، وكل منهما يعرض له الاستثناء حسب الواقع في كتب القواعد الفقهية ، والباحث عندما يعرف مصطلحاً معيناً في علم ما عليه أن يراعي واقع العلم ، لا أن يعرف ذلك المصطلح حسب صورة يفرضها هو في ذهنه .

من حكم القاعدة : الجار والمجرور في هذه العبارة متعلق بكلمة (إخراج) الواردة في أول التعريف ، فالاستثناء هو الإخراج من حكم القاعدة ، ويتبع ذلك أن تعطى المسائل المستثناة حكماً آخر يخالف حكم القاعدة .

بأي عبارة تدل على ذلك : هذه الجملة فائدتها أن الاستثناء في القواعد يحصل بأي عبارة تدل على إخراج بعض المسائل ، وليس مشروطاً بعبارة معينة كالاستثناء عند الأصوليين ؛ فإن الاستثناء عند الأصوليين لا بد فيه من استعمال أدوات معينة ، وهي (إلا) وأخواتها ، فإن دل الأسلوب على الإخراج بغير هذه الأدوات - كقول القائل : رأيت القوم وما رأيت زيدا

– فإنه لا يعتبر استثناءً عند الأصوليين، وأما الاستثناء في مجال القواعد الفقهية فقد تبين للباحث أن علماء القواعد قد يعبرون عن الاستثناء بلفظ (إلا) وقد يعبرون بغيره، كقولهم (وخرج عن القاعدة كذا) وقولهم (ويستثنى من القاعدة كذا) .

وبناء على ما سبق يمكن تعريف المستثنيات من القواعد بأنها :
المسائل الفقهية التي يتم إخراجها من القاعدة التي يظهر دخولها فيها، بأي عبارة تدل على الإخراج .

المبحث الأول : أنواع المستثنيات باعتبار الاتفاق عليها وعدمه

هذا المبحث يُقصد به بيان أن ثبوت الاستثناء في مسألة أو مسائل معينة قد يكون محل اتفاق بين العلماء، وقد يكون محل خلاف، وعندما يكون الاستثناء محل خلاف تكون هذه المسائل مستثناة بالنسبة لمذهب معين أو عالم معين، ولا تكون هذه المسائل مستثناة عند غيرهم؛ وذلك لأن الاستثناء من القواعد الفقهية يعتبر نوعاً من الفقه، لأنه يتضمن التفريق بين القاعدة والمسألة الفقهية المستثناة منها، وقد ذكر بعض العلماء أن معرفة الفرق من أنواع الفقه، ومن ذلك قول الطوي في^(٥٣) :

" قال قوم : إنما الفقه معرفة الجمع والفرق " ^(٥٤) .

والمعنى : أن الفقه يتضمن الجمع بين مسألتين تكون إحداهما معلومة الحكم، والأخرى مجهولة الحكم، فيؤخذ حكم المجهولة من المعلومة. كما أنه يتضمن الفرق، وهو الفرق بين مسألتين يظهر بينهما قدر من الشبه، لكن بينهما فرق يؤدي إلى الفرق بينهما في الحكم، ومن ذلك الفرق بين القاعدة والمسألة المستثناة منها .

وإذا كان الاستثناء نوعاً من الفقه فإنه يجري فيه ما يجري في الفقه من اتفاق وخلاف، فكما أن أصحاب المذاهب الفقهية قد يتفقون في

أحكام المسائل الفقهية وقد يختلفون، فهم قد يتفقون في اعتبار مسألة من المسائل مستثناة من القاعدة، وقد يختلفون في اعتبار مسألة من المسائل مستثناة من قاعدتها، وتبعاً لذلك نقول: إنه يمكن تقسيم المستثنيات باعتبار الاتفاق عليها وعدمه إلى نوعين:

النوع الأول: مسائل متفق على اعتبارها مستثناة من قواعدها.

والغالب فيما كان من المستثنيات محل اتفاق أن يكون الاستثناء فيه مستنداً إلى نص شرعي أو إجماع أو إليهما معاً.

ومن أمثلة هذا النوع المثال الآتي: من القواعد الفقهية قاعدة (الإنسان لا يكون ضامناً لفعل غيره) وقد ذكرها بعض العلماء^(٥٥)، ومعناها أن الشخص إذا تصرف تصرفاً يترتب عليه ضمان، فإن أي إنسان سواه لا يكون مسؤولاً عن ضمان فعله، بل إن هذا الشخص يكون هو المسؤول عن فعل نفسه، ومما يتصور دخوله فيها: إذا صدر من إنسان فعلٌ هو عبارة عن قتلٍ خطأ، وترتب عليه دية، فإن تخريج هذه المسألة على هذه القاعدة يقتضي أن يقال: إن هذا القاتل هو المسؤول عن ضمان هذا الفعل، والمتمثل في دفع الدية، لكن هذه المسألة مستثناة من هذه القاعدة، حيث إن الضمان في هذه المسألة يثبت على العاقلة^(٥٦) لا على القاتل، فصارت العاقلة ضامنة لفعل غيرها؛ واستثناء هذه المسألة من القاعدة محل اتفاق بين العلماء، وسبب استثنائها هو ورود النصوص الشرعية بذلك، ووجود الإجماع عليها، قال ابن قدامة^(٥٧):

"قد ثبتت الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قضى بدية الخطأ على العاقلة، وأجمع أهل العلم على القول به"^(٥٨).

ومثال آخر على هذا النوع: أن من القواعد الفقهية قاعدة (كلما سقط اعتبار المقصد سقط اعتبار الوسيلة) وقد ذكرها بعض العلماء^(٥٩)، ومعناها: أن الأمر إذا كان مقصوداً وله وسيلة توصل إليه، ولكن سقط

المقصد بأي وجه، كعدم إمكانه، فإنه يتبع ذلك سقوط الوسيلة الموصلة إليه، فمثلاً: المحرم بحج أو عمرة يشرع في حقه حلق شعر رأسه، والحلق بالنسبة له أمر مقصود، وإمرار موسى على الرأس وسيلة لذلك، ولكن لو كان هذا المحرم أصلع الرأس فإنه قد سقط في حقه الأمر المقصود، وهو حلق شعر الرأس، فيتبع ذلك تخريجاً على القاعدة أن يقال: يسقط في حقه الوسيلة الموصلة لذلك، وهي إمرار موسى على الرأس، لكن هذه المسألة مستثناة من القاعدة، فيقال: إنه يشرع في حقه إمرار موسى على رأسه، واستثناء هذه المسألة من قاعدتها هو محل اتفاق بين العلماء، وسبب استثنائها هو وجود الإجماع على هذا الحكم، وقد حكى الإجماع بعض العلماء^(٦٠)، وناقش فيه آخرون^(٦١)، وليس الغرض بحث المسألة وتحقيق القول فيها، بل الغرض التمثيل فحسب.

النوع الثاني: مسائل مختلف في اعتبارها مستثناة من القاعدة.

بمعنى أن مسألة معينة قد تكون مستثناة من قاعدة معينة، وحكمها يختلف عن حكم القاعدة، وذلك في مذهب فقهي ما، ولكن هذه المسألة نفسها ليست مستثناة من القاعدة، بل داخلية فيها، وحكمها هو حكم القاعدة نفسه وذلك في مذهب فقهي آخر، وفي هذه الحالة يقال: إن هذه المسألة مستثناة من القاعدة بالنسبة للمذهب الأول، وليست مستثناة بالنسبة للمذهب الثاني.

وكما أن الخلاف في الاستثناء يجري بين المذاهب فهو يجري أحياناً داخل المذاهب الواحد، وذلك أن مسألة ما قد يرى عالم من علماء المذهب أنها مستثناة من القاعدة، ويرى عالم آخر من المذهب نفسه أنها ليست مستثناة من القاعدة.

والخلاف في الاستثناء من القواعد له أسباب متعددة، منها ما يأتي:

السبب الأول: وجود خلاف في اندراج المسألة في القاعدة، بحيث يرى

بعض العلماء أن المسألة مندرجة في القاعدة، ويرى آخر أنها تشبه مسائل القاعدة ولكنها ليست مندرجة في القاعدة، بل مندرجة في قاعدة أخرى، فيعطيها حكم القاعدة الأخرى، فيعدها بعض من يطلع على كلامه على أنها مستثناة من القاعدة بالنظر لما بينها وبين القاعدة من شبه في الصورة .

السبب الثاني : وجود خلاف في تحديد المجال التطبيقي للقاعدة ؛ حيث إن تحديد المجال التطبيقي للقاعدة يحتاج إلى اجتهاد، فقد يتوصل أحد العلماء إلى تحديد فيه سعة، ويتوصل الآخر إلى تحديد فيه ضيق، فتدخل المسألة في القاعدة عند الأول، ولكنها تخرج عنها وتكون مستثناة منها عند الآخر .

السبب الثالث : وجود خلاف في تحقيق مناط الحكم في القاعدة في المسألة التي هي محل البحث^(٦٢)، فقد يرى عالم أن مناط الحكم في القاعدة متحقق في المسألة فيلحقها بها، ويرى آخر أنه غير متحقق في المسألة فيحكم باستثنائها منها وخروجها عنها .

السبب الرابع : وجود خلاف في مانع يمنع من إلحاق المسألة بالقاعدة، بحيث يرى بعض العلماء أنه مانع من إلحاق المسألة بالقاعدة، فيتربط على ذلك أن يعتبر هذه المسألة من مستثنيات القاعدة، ويرى آخر أن هذا الأمر لا يعتبر مانعاً من إلحاق المسألة بالقاعدة، فيتربط على ذلك أن يعتبر المسألة من المسائل المندرجة في القاعدة .

وأذكر فيما يأتي بعض الأمثلة على الخلاف في الاستثناء، مراعيًا في الأمثلة أن تكون موضحة للأسباب المتقدمة على ضوء ترتيبها السابق :

المثال الأول : من القواعد الفقهية قاعدة (الإقرار حجة قاصرة) وقد ذكرها بعض العلماء^(٦٣)، ومعناها : أن إقرار الإنسان على نفسه يعتبر حجة مقتضية لإثبات الحق عليه، ولكنه يعتبر حجة قاصرة، بمعنى أنها مقتصرة على إثبات الحق عليه هو فقط، ولا تتعدى لإثبات الحق على غيره،

بخلاف البينة فهي حجة متعدية، بمعنى أنها تثبت الحق على كل من له علاقة بها^(٦٤)، ومن المسائل التي يمكن النظر في دخولها في القاعدة المسألة الآتية :

لو كان لإنسان عقار، وليس له شيء سوى هذا العقار يؤدي منه الدين الذي يمكن أن يثبت عليه، ثم إنه أجر هذا العقار، وبعد الإجارة أقر بدين عليه، فإقراره سيترتب عليه بيع العقار لإيفاء الدين، وينبني على ذلك إبطال الإجارة، فيظهر من هذا أن الإقرار حجة متعدية، وربما رأى بعض العلماء أنه ليس كذلك، ولهذا اختلف العلماء في حكم هذه المسألة؛ فرأى صاحباً أبي حنيفة - وهما محمد بن الحسن^(٦٥) والقاضي أبو يوسف^(٦٦) - أنه لا يجوز فسخ الإجارة بناء على هذا الإقرار، ومعنى ذلك أنهما لم يجعلوا الإقرار حجة متعدية، وهذا تطبيق للقاعدة، وبناء على رأيهما تكون هذه المسألة داخلية في القاعدة. ورأى أبو حنيفة أن الإقرار صحيح، وتفسخ الإجارة، ومعنى ذلك أن الإقرار أصبح حجة متعدية، وبناء على ذلك فهذه المسألة مستثناة من القاعدة بالنسبة لأبي حنيفة، وقد أشار لذلك علي حيدر^(٦٧)، حيث قال: " لهذه القاعدة بعض المستثنيات، هي :

إذا أقر المؤجر بدين فإقراره صحيح ومعتبر، وتفسخ الإجارة عن العقار المؤجر من قبله لآخر، ويباع فيما إذا كان ليس له سوى العقار ما يؤدي به الدين المقر به .

هذه المستثنيات قد ارتأها الإمام الأعظم، ولكن الإمامين يريان أنه لا يجوز فسخ الإجارة وبيع المأجور إذا أقر المؤجر لآخر بدين " ^(٦٨).

كما تكلم الأتاسي^(٦٩) عن ذلك، وأبدى وجهة نظري في القول باستثناء هذه المسألة من القاعدة، حيث يرى أن هذه المسألة ليست مستثناة من القاعدة؛ لأنها غير داخلية في القاعدة أصلاً، وذلك لأن الحكم ببطلان الإجارة لم يترتب على الإقرار، بل ترتب على الحكم بالبيع، ومما قاله في

هذا الشأن : "وهنا مسائل خلافية بين الإمام وصاحبيه ؛ فعلى قولهما تدخل تحت القاعدة، وعلى قوله يتبادر إلى الفكر أنها مستثناة، وبالتأمل ليست بمستثناة ؛ لأنها غير داخلة لما سنبينه

الأولى : آجر داره، ولم يكن عليه دين ظاهر، ثم أقر بالدين على نفسه، وكذبه المستأجر ؛ قال أبو حنيفة - رضي الله تعالى عنه - : يصح إقراره، ويفسخ القاضي الإجارة بينهما بإقراره بالدين . وقال صاحبه : لا يصح إقراره .

والحاصل : أن المقر يتصرف في ذمة نفسه بالتزام الدين، ثم يتعدى إلى حق المستأجر، وحق المستأجر إنما يبطل بعد البيع وتنفيذ القاضي إياه، فلا يضاف البطلان إلى إقرار الآجر حتى يكون إقراراً على الغير، فيصح . وعندهما : لا يصدق في حق المستأجر حتى لا يجوز للقاضي نقض الإجارة بإمضاء البيع، إلا إذا صدقه المستأجر في الإقرار، لأن هذا إقرار على الغير، فإنه يتضمن إبطال حق المستأجر، فلا يصدق " (٧٠) .

وبتأمل الكلام الذي ذكره الأتاسي يظهر أنه يمكن توجيه القول بالاستثناء بأن المسألة لم تدخل في القاعدة أصلاً ثم استثنيت، فلا يقال : إنه وجد فيها إقرار جعل حجة متعدية، بل هو إقرار مقتصر على صاحبه، وما ترتب بعد ذلك من إبطال الإجارة فهو لم يترتب على الإقرار مباشرة، بل ترتب على الحكم بالبيع لسداد ما عليه من دين .

المثال الثاني : من القواعد الفقهية قاعدة (لا عبرة بالظن البين خطؤه) ذكرها بعض العلماء^(٧١)، ومعناها : أنه من المعلوم أن الإنسان له أن يبني أحكامه على الظن، وهو الطرف الراجح، ولكن لو بنى الإنسان على ظن، ثم تبين في الواقع ونفس الأمر أن هذا الظن خطأ، فإن هذا الظن لا عبرة به، فلا يصح ما بني عليه، والمعتبر هو ما في نفس الأمر^(٧٢) ومن المسائل التي يحتمل دخولها في هذه القاعدة المسألة الآتية :

لو دفع شخص زكاته لمن ظنه مستحقاً لها، ثم تبين أنه ليس مستحقاً لها، كما لو دفعها لشخص يظنه فقيراً فتبين أنه غني، أو دفعها لشخص يظنه أجنبياً ثم تبين أنه ابنه، ففي هذه الحالة نجد أن هذا الشخص بنى على ظن، ثم تبين خطأ ظنه، ولذلك اختلف العلماء في حكم هذه المسألة؛ فذهب الشافعية إلى أن الزكاة لا تجزئ^(٧٣)، وكذلك قال أبو يوسف من الحنفية؛ لأنه بنى على ظن تبين خطؤه، وبناء على هذا الرأي تكون هذه المسألة من المسائل الداخلة في القاعدة. وذهب أبو حنيفة ومحمد بن الحسن إلى أن الزكاة تجزئه^(٧٤)، وبناء على ذلك تكون هذه المسألة مستثناة من القاعدة بالنسبة لأبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وقد ذكر ذلك ابن نجيم^(٧٥) بقوله عن القاعدة: "وخرجت عن هذه القاعدة مسائل:

الأولى: لو ظنه مصرفاً للزكاة، فدفع له، ثم تبين أنه غني أو ابنه: أجزاء عندهما، خلافاً لأبي يوسف^(٧٦).

وسبب الاستثناء عندهما هو ورود حديث في الموضوع يدل على الإجزاء، وهو حديث معن بن يزيد، وسيأتي بيانه عند ذكر المستثنيات التي هي غير معقولة المعنى.

ولكن ناظر زاده^(٧٧) ذكر رأي أبي حنيفة ومحمد بن الحسن، وذكر للاستثناء سبباً آخر، فقال:

"لو ظنته مصرفاً، فدفع، ثم تبين أنه غني أو هاشمي؛ فلا إعادة عليه عندهما أيضاً.

والجواب: أن الوقوف على هذه الأشياء بالاجتهاد دون القطع، فيبنى الأمر فيها على ما يقع عنده. كما إذا اشتبهت عليه القبلة^(٧٨).

فيُفهم من الكلام الأخير أن السبب في القول بالإجزاء في المسألة المذكورة مع أنه قد تبين خطأ الظن هو: أمر يتعلق بتحديد المجال التطبيقي للقاعدة، وذلك أن القاعدة عند من قال بصحة البناء على الظن

الذي تبين خطؤه مقيدة بأن تكون في غير المسائل التي يكون مدار العمل فيها على الاجتهاد . أما ما كان مدار العمل فيها مبنياً على الاجتهاد فإن الإنسان يكفي منه ما قام به من اجتهاد ، ويجزئه العمل حتى لو ظهر خطأ ظنه ، كما إذا اشتبهت عليه القبلة ، فاجتهد في تحديدها ، ثم تبين أنه مخطئ ، فإن الصلاة صحيحة .

المثال الثالث : من القواعد الفقهية قاعدة (إذا تعارض المانع والمقتضي يقدم المانع) وقد ذكرها بعض العلماء^(٧٩) ، ومعناها : أنه إذا وُجد في المسألة سبب يستلزم عملاً معيناً ، وسبب آخر يمنع من هذا العمل ، فإنه يرجح السبب المانع^(٨٠) ، ومن المسائل التي يمكن النظر في التحاقها بالقاعدة المسألة الآتية :

لو استشهد شخص جنب ، فإن الشهادة مانعة من تغسيله كما ثبت في السنة ، ولكن الجنابة تقتضي تغسيله ، فاجتمع في المسألة مانع ومقتضٍ ، ولذلك اختلف فيها بعض أئمة الحنفية ؛ فصاحباً أبي حنيفة يريان أن هذا الشخص لا يغسل ، وتكون المسألة على رأيهما من المسائل الداخلة في القاعدة ، و أبوحنيفة يرى أن هذا الشخص يغسل ، فتكون المسألة بالنسبة له من مستثنيات هذه القاعدة ، وخارجة عنها . وقد ذكر ذلك ابن نجيم^(٨١) ، كما ذكره ناظر زاده بزيادة فيه ، حيث قال عن هذه القاعدة : "وخرجت عن هذه القاعدة : لو استشهد الجنب فإنه يغسل عند الإمام ، ومقتضاها ألا يغسل كقولهما ؛ لأن الجنابة تقتضي الغسل ، والشهادة تمنع ، فاللزام أن يقدم المانع .

والجواب : أن ترك الغسل ثبت بقوله عليه السلام : (زملوهم بكلوهم ودمائهم)^(٨٢) على خلاف القياس ، فينحصر على مورده " (٨٣) .

فنلاحظ من هذا النص أن من اعتبر المسألة السابقة مستثناة من القاعدة نظر إلى أن مناط القاعدة لم يتحقق فيها ، بمعنى أنه يظهر للناظر في المسألة أن هناك تعارضاً بين مانع ومقتضٍ ؛ وعند التحقيق يتبين أن المانع

غير معتبر؛ وذلك أن كون الشهادة مانعاً من الغسل ثبت على خلاف القياس، فيقصر على محله، وهو الشهيد الذي لم يكن جنباً، ولا يتعدى للشهيد إذا كان جنباً .

المثال الرابع : من القواعد الفقهية قاعدة (المتنع عادة كالممتنع حقيقة) وقد ذكرها بعض العلماء^(٨٤)، ومعناها : أن المتنع حسبما جرى في العادة ينزل منزلة الممتنع حقيقة، وهو المخالف للعقل، ومن ثم لا تقبل الدعوى في الشيء الممتنع عادة^(٨٥). ومن المسائل التي يمكن إلحاقها بهذه القاعدة المسألة الآتية :

إذا عقد شخص في بلد على امرأة في بلد آخر بعيد عنه جداً، بحيث لا يصل إليه إلا في ستة أشهر فأكثر، ثم إن المرأة جاءت بولد لسته أشهر، فإن ثبوت النسب للزوج يقتضي وجود لقاء بين الزوجين بعد العقد مباشرة، وذلك ممتنع عادة حسب وسائل النقل القديمة التي فرض معها المثال، ولذلك وقع خلاف في ثبوت النسب لهذا الزوج؛ فالشافعية يرون أن النسب لا يثبت للزوج، وبناء على رأيهم تكون هذه المسألة ملحقة بالقاعدة، والحنفية يرون أن النسب يثبت له، وبذلك تكون هذه المسألة مستثناة من القاعدة عندهم، والخلاف في هذه المسألة ذكره الأتاسي بقوله :

" إذا تزوج مشرقي بمغربية بينهما مسافة ستة أشهر فأكثر، فجاءت بولد لسته أشهر، ثبت نسبه منه عندنا؛ لأن الوصول إليها إثر العقد وإن كان مستحيلًا عادة، لكنه غير مستحيل حقيقة (بأن كان على وجه الكرامة) فهذا لم يكن الممتنع عادة كالممتنع حقيقة. نعم هذه القاعدة تجري على مذهب الشافعي القائل بعدم ثبوت النسب"^(٨٦).

ولا شك أن ظهور الامتناع عادة في هذه المسألة المستثناة من الوضوح بمكان، سواء أكان ذلك عند من أدخلها في القاعدة أم كان عند من استثناها، ولذلك لا بد أن يكون هناك مانع من إدراج هذه المسألة في القاعدة عند من جعلها من مستثنياتها، والمانع فيما يظهر هو الحرص على

تحقيق ضرورة من الضرورات الشرعية المعروفة، وهي حفظ النسب، وهذه الضرورة من حيث هي تعتبر محل تسليم عند من أدخل المسألة في القاعدة، وهم الشافعية، لكن يظهر أن هذه الضرورة تراعى عند الإمكان، وأما مع هذه الصورة المشكلة فهي لا تراعى لما يترتب على إثبات النسب من إشكالات أخرى، كثبوت المحرمية، وثبوت الإرث، ونحو ذلك .

المبحث الثاني : أنواع المستثنيات

باعتبار وجه شبهها بقواعدها

المستثنيات تذكر مع القواعد والضوابط الفقهية بكثرة، لكن بعض المستثنيات يوردها بعض العلماء ويسكتون عنها، وهناك مستثنيات أخرى يتوقف عندها بعض العلماء موقف المتحقق من صحة الاستثناء أو عدمها، فربما سلموا بصحة الاستثناء، وربما حكموا بعدم صحة الاستثناء، وذلك لأن المستثنى من القاعدة قد يعد من المستثنيات بالنظر إلى شبهه بالقاعدة في الصورة فقط، وقد يعد من المستثنيات من القاعدة بالنظر إلى وجود المماثلة الحقيقية، وذلك يدعو إلى بحث أنواع المستثنيات باعتبار وجه شبهها بقواعدها، فنقول : إن المستثنيات باعتبار وجه شبهها بقواعدها يمكن أن تقسم إلى نوعين :

النوع الأول : المستثنيات من القاعدة بالنظر إلى شبهها بالقاعدة في

الصورة .

سبق أن ذكرنا في تمهيد البحث تعريف الاستثناء من القواعد، وانتهينا في تعريفه إلى أنه (إخراج مسألة فقهية يظهر دخولها في القاعدة الفقهية ... إلخ) والمتبادر للذهاب أنه يلزم من التعبير بلفظ (الإخراج) الحكم بدخول المسألة المستثناة في القاعدة دخولاً حقيقياً، لكن الباحث في علم ما لا يناسب أن تصدر أحكامه على قضية من قضايا هذا العلم من خلال مثل

هذا الاستنتاج، بل لا بد أن يتأمل واقع العلم نفسه . والمتأمل لكتب القواعد الفقهية وما فيها من مستثنيات يرى أن هناك مسائل غير قليلة يعدها العلماء على أنها مستثنيات من القاعدة، وعند التدقيق فيها يرى أنها لم تدخل في القاعدة دخولاً حقيقياً، ولكنها داخلة فيها بالنظر إلى شبهها بالقاعدة في الصورة فقط، ومن هنا جاء التعبير في تعريف الاستثناء بعبارة (يظهر دخولها في القاعدة) ليشمل حالتها الدخول المتقدمتين .

ولكن يتبادر للذهن سؤال، وهو : أنه ما دام أن مسائل هذا النوع لم تدخل في القاعدة دخولاً حقيقياً، فما السبب الداعي لبعض العلماء لعدّها هذا المسائل على أنها من مستثنيات القاعدة ؟

السبب فيما يظهر : أن هذا من باب الاحتياط لما قد يحدث من خطأ في تخريج أحكام بعض المسائل على القواعد، وذلك أن بعض طلاب العلم ربما نظر إلى هذا الشبه الصوري بين المسألة والقاعدة، ومن ثمّ ألحق المسألة بالقاعدة التي تشبهها، وأعطاه نفس حكم القاعدة، وهذا الصنيع خطأ، فمن باب الاحتياط لمنع مثل هذا الخطأ رأى بعض العلماء أن ينبهوا على أن هذه المسائل مستثناة من القاعدة، فلا يصح أن تعطى حكم القاعدة، وإن كانوا يعلمون أن هذه المسائل لم تدخل في القاعدة دخولاً حقيقياً .

ولكن يستتبط مما قاله جمعٌ من العلماء عن بعض المسائل أنهم لا يرون هذا المسلك، حيث نجد أنهم لا يُسلّمون بعدّ هذه المسائل على أنها مستثناة من القاعدة، ولهم في ذلك وقفات عند بعض المسائل، وأُثر عن بعضهم عبارات في هذا الشأن .

وأذكر فيما يأتي بعض الأمثلة على المستثنيات بناء على ما فيها من شبه صوري بالقاعدة وذلك عند من يرى من العلماء أن هذه المسائل مستثنيات من القاعدة، ثم أعقب على كل مثال برأي من يرى من العلماء أن هذه المسائل لا تعد مستثنيات من القاعدة .

المثال الأول : قاعدة (العبرة في العقود للمقاصد والمعاني لا للألفاظ والمباني) ذكرها عدد من الحنفية بهذا اللفظ^(٨٧)، وذكرها ابن نجيم بلفظ (الاعتبار للمعنى لا للألفاظ)^(٨٨)، ومعناها : أن الإنسان لو قصد عقداً فعبر عنه بلفظ عقد آخر، فإن المعتبر في تحديد العقد الذي قصده، هو ما يظهر من معنى كلامه، لا ما يعطيه لفظه، وقد ذكر ابن نجيم أنه خرَج عنها عدد من المسائل، ومما قاله في هذا الشأن :

" وخرَجت عن هذا الأصل مسائل :

منها: لا تتعقد الهبة بالبيع بلا ثمن، ولا العارية بالإجارة بلا أجره"^(٨٩).

بمعنى أنه لو قال : بعتك هذا الشيء بلا ثمن . فإنه لا ينعقد بيعاً بناء على اللفظ، ولا ينعقد هبة بناء على أن هذا معنى كلامه، وبذلك اعتُبرت هذه المسألة خارجة عن القاعدة ومستثناة منها . وكذلك لو قال : آجرتك هذا الشيء بلا أجره فإنه لا ينعقد إجارة بناء على اللفظ، ولا ينعقد إجارة بناء على أن هذا هو معنى الكلام، وبذلك اعتُبرت هذه المسألة خارجة عن القاعدة .

ففي الكلام السابق نلاحظ أن ابن نجيم عدَّ المسألتين السابقتين على أنهما من مستثنيات القاعدة، بناء على ما بينهما من شبه صوري، وتبعه على ذلك عدد من شراح المجلة^(٩٠)، ولكن بعض العلماء لم يرتضِ عدَّ هاتين المسألتين على أنهما من مستثنيات القاعدة، ومن هؤلاء العلماء الأتاسي، حيث قال :

" يقول العاجز^(٩١) : لو دققنا النظر نرى الفرعين غير داخلين في القاعدة حتى يستثيا منها، نعم هو استثناء منقطع ؛ وذلك لأن البيع لفظ شرعي وضع للمعاوضة، ولا يكون إلا بثمن، ولا يصح التجوز به عن الهبة ؛ لأن شرط المجوز للتجوز أن يكون المعنى المشترك بين المتجوز والمتجوز عنه

على وجه يكون في المتجوز عنه أقوى منه في المتجوز، ومن المعلوم أن معنى التملك في البيع أقوى منه في الهبة، وهكذا في الإجارة بالنسبة للعارية، فتكون هذه الصيغة لغواً، واللغو باطل لا يبنى عليه حكم .

والحاصل أن الفرعين المتقدمين حيث لم يصح استعمالهما في حقيقة البيع والإجارة الشرعيين، ولا التجوز بهما عن الهبة والإجارة وقعا لغواً فتأمل منصفاً " (٩٢) .

ومن العلماء من ذكر سبباً آخر لاستثناء هاتين المسألتين من القاعدة (٩٣)، وليس القصد في هذا المقام هو بيان سبب الاستثناء .

المثال الثاني : من القواعد الفقهية قاعدة (التابع لا يفرد بالحكم) وقد ذكرها ابن نجيم وغيره (٩٤)، ومعناها : أن التابع لغيره في الوجود، أي ما لا يوجد مستقلاً بنفسه، كالحمل بالنسبة لأمه، لا يصح إفراده بعقد، كبيع أو هبة أو نحوهما (٩٥)، وقد ذكر لها ابن نجيم عدداً من المستثنيات، فقال : " وخرجت عنها مسائل :

منها : يصح إعتاق الحمل دون أمه بشرط أن تلده لأقل من ستة أشهر.

ومنها : يصح إفراده بالوصية بالشرط المذكور .

ومنها : يصح الإيضاء له " (٩٦) .

ف نجد أن ابن نجيم اعتبر المسائل السابقة من المسائل الخارجة عن القاعدة ؛ حيث صح إفراد التابع فيهما (وهو الحمل) بالحكم (وهو العتق في المسألة الأولى، والوصية في المسألتين الثانية والثالثة) وإنما اعتبرها من المسائل المستثناة من القاعدة، نظراً لما بينها وبين القاعدة من شبه صوري، وهو أن في كل منها تابعاً وحكماً . كما تبعه بعض العلماء على اعتبار مسألتي الوصية من مستثنيات القاعدة (٩٧) . ولكن بعض العلماء لم يوافق على اعتبار هذه المسائل من مستثنيات القاعدة، ومنهم الحموي، حيث قال :

" قوله (يصح إفراده بالوصية) في الفتح : وأما توريثه والوصية به وله

فلا تثبت له إلا بعد الانفصال، فتثبت للولد لا للحمل، وأما العتق فإنه يقبل التعليق بالشرط، فعتقه معلق معنى (انتهى) ومنه يعلم ما في كلام المصنف رحمه الله " (٩٨).

وكذلك الأتاسي عنده توقف في عدها من المستثنيات، حيث قال بعد إيراد خلاصة كلام الحموي السابق :

" أقول : وجه اعتراضه على صاحب الأشباه في جعله ذلك خارجاً عن القاعدة ظاهر ؛ بيانه : أن مبنى القاعدة أن التابع للشيء من حيث هو تابع لا ينفك عن المتبوع، بل يدخل في حكم المتبوع بدون تصريح بذكره . وهنا صار كل من إعتاق الحمل والوصية به أو له عقداً مستقلاً تعلق بنفس الحمل المذكور صريحاً، فلم يكن تابعاً، فلا يقال : هنا تابع ومتبوع فمن هنا يعلم أن الأمر قد اشتبه على صاحب الأشباه حيث جعل ما ذكر خارجاً عن القاعدة . وليس منها " (٩٩).

المثال الثالث : قاعدة (إذا اجتمع المباشر والمتسبب أضيف الحكم إلى المباشر) ذكرها ابن نجيم وغيره (١٠٠) وعد ابن نجيم المسائل الخارجة عنها، وكان مما قاله في هذا المقام :

" وخرجت عنها مسائل :

السادسة : لو دفع إلى صبي سكيناً ليمسكه له، فوقع عليه فجرحته، كان (١٠١) على الدافع " (١٠٢).

ووجه اعتبارها مستثناة من القاعدة : أن الدافع للسكين متسبب، والصبي مباشر، ومع ذلك أضيف الحكم ووجوب الضمان إلى الدافع، وهو المتسبب، هذا هو الظاهر، لكن الحموي لم يرتض عد هذه المسألة من المسائل المستثناة من القاعدة أو الخارجة عنها ؛ حيث قال : " قوله (لو دفع إلى صبي سكيناً إلخ) أقول : في جعل هذا مما خرج عن القاعدة نظر، إذ لم يدخل في القاعدة حتى يصح استثنائه، كما هو ظاهر " (١٠٣).

ونخلص مما سبق إلى أن بعض العلماء يرون أنه يصح إطلاق لفظ (الاستثناء أو الخروج) على المسائل الداخلة في القاعدة بناء على الشبه بينهما في الصورة، ولكنها خارجة عنها في الحكم من حيث إن حكمها يخالف حكم القاعدة. وبعض العلماء لا يرون صحة ذلك، ولبعضهم عبارات تقدم ذكر بعضها، ومن أشد العبارات في الاحتراز عن التعبير بلفظ (الخروج) بالنسبة لهذا النوع قول الأتاسي :

"وقد يجاب عن بعض ما أخرجه^(١٠٤) في الأشباه : أن يقال : إن معنى الخروج في قوله (وخرج عن هذه القاعدة^(١٠٥)... إلخ) الخروج الذي يراد بالاستثناء المنقطع ؛ فإنه قد يراد به كما في التلويح ألا يكون داخلاً في صدر الكلام أصلاً"^(١٠٦).

فنلاحظ في النص السابق أنه نزل التعبير عن المستثنيات بلفظ (خرج) منزلة الاستثناء المنقطع من جهة أنه يسمى استثناءً تساهلاً، لكون المستثنى غير داخل في صدر الكلام، وهو المستثنى منه .

وتخريجاً على رأي المانعين من إطلاق لفظ (الاستثناء) على هذا النوع من المسائل أرى أنه ينبغي أن يعبر عن تلك المسائل بعبارة لا يفهم منها الدخول في القاعدة، مثل: ولا يدخل في القاعدة كذا وكذا . أو : وليس من القاعدة كذا وكذا . وقد يشهد لهذا أن ابن نجيم كان يتكلم عن قاعدة (ذكر بعض ما لا يتجزأ كذكر كله) ثم تكلم عن بعض ما خرج عنها فقال :

"وخرج عن القاعدة : العتق عند أبي حنيفة ؛ فإنه إذا أعتق بعض عبده لم يعتق كله، ولكن لم يدخل لأنه مما يتجزأ عنده، والكلام فيما لا يتجزأ"^(١٠٧). فعلق الحموي على ذلك بقوله :

"قوله : (ولكن لم يدخل إلخ) حيث لم يدخل فلا وجه لقوله : (وخرج عن القاعدة) إذ الخروج لا يكون إلا بعد الدخول، والجواب : بأن المراد بالخروج عدم الدخول، لكونه مما يتجزأ حقيقة عند الإمام"^(١٠٨).

وعلق عليه التاجي بنحو هذا التعليق^(١٠٩)، فما دام (الخروج) في هذه الحالة قد فُسرَّ بعدم الدخول، فإن التعبير بعبارة لا يفهم منها الدخول يكون أسلم وأولى .

النوع الثاني: المستثبات من القاعدة بالنظر إلى وجود المماثلة الحقيقية .

الأصل في الحكم على مسألة ما بأنها مستثناة من قاعدتها هو ثبوت دخولها في القاعدة، وثبوت دخول مسألة ما في القاعدة يلزم له وجود مماثلة حقيقية بين القاعدة وهذه المسألة المستثناة، ووجود المماثلة الحقيقية معناه : أن يكون مناط الحكم في القاعدة متحققاً في المسألة التي حُكِمَ باستثنائها، والمقصود بمناط الحكم متعلق الحكم من علة ونحوها ؛ فإن العلة هي التي عليها المدار في الجمع والفرق، كما قال أبو محمد الجويني^(١١٠) :

" مسائل الشرع ربما تتشابه صورها، وتختلف أحكامها لعلل أوجبت اختلاف الأحكام، ولا يستغني أهل التحقيق عن الاطلاع على تلك العلل التي أوجبت افتراق ما افترق منها، واجتماع ما اجتمع منها " ^(١١١) .

وإذا ثبت أن مسألة ما داخلية في القاعدة دخولاً حقيقياً، ومع ذلك ثبت خروجها عن القاعدة، بإعطائها حكماً يخالف حكم القاعدة : فإن إطلاق لفظ (الاستثناء) عليها في هذه الحالة هو محل تسليم بين العلماء . لكن ينبغي أن يُعلم أن الاستثناء في هذه الحالة لا بد أن يكون له سبب دعا إلى إخراج هذه المسألة عن القاعدة، وأسباب الاستثناء متعددة، وقد بينتها بالتفصيل في بحث آخر .

وهناك أمثلة متعددة على المستثبات التي أُخْرِجَت عن قواعدها مع وجود المماثلة الحقيقية بين المستثبات وقاعدتها، منها ما يأتي :

المثال الأول : قاعدة (ما حرم أخذه حرم إعطاؤه) هذه القاعدة

ذكرها بعض العلماء^(١١٣)، ومعناها : أن الشيء الذي يحرم على الإنسان أن يأخذه يحرم على غيره أن يعطيه إياه^(١١٣)، وهناك عدد من المسائل داخلة في القاعدة دخولاً حقيقياً، ومع ذلك ذكر عدد من العلماء أن هذه المسائل مستثناة من القاعدة، ومنها ما ذكره السيوطي^(١١٤) بقوله :

" ويستثنى صور :

منها : الرشوة للحاكم ليصل إلى حقه، وفك الأسير، وإعطاء شيء لمن يخاف هجوه، ولو خاف الوصي أن يستولي غاصب على المال، فله أن يؤدي شيئاً ليخلصه"^(١١٥).

فهذه المسائل داخلة في القاعدة دخولاً حقيقياً من جهة ثبوت تحريم الأخذ فيها على الأخذ، وذلك يترتب عليه تحريم الإعطاء على المعطي، لكنها مستثناة من القاعدة، فيباح فيها الإعطاء مع تحريم الأخذ. وقد ذكرها أو بعضها عدد من العلماء ووافقوا على عدها من مستثنيات هذه القاعدة^(١١٦).

المثال الثاني : قاعدة(إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه) ذكرها بعض العلماء بهذا اللفظ، وذكرها آخرون بلفظ (إذا بطل المتضمن بطل المتضمن)^(١١٧)، ومعناها : أن الشيء الذي ثبت في ضمن غيره، إذا بطل متضمنه فإن هذا الشيء يبطل أيضاً^(١١٨)، وهناك بعض المسائل داخلة في هذه القاعدة حقيقة، ومع ذلك ذكر بعض العلماء أنها مستثناة منها، ومن هذه المسائل ما ذكره الراوي^(١١٩) بقوله : " ولهذه القاعدة مستثنيات :

منها : بيع الشفيع حق الشفعة بمال ؛ فإن البيع المذكور باطل، ولكن ما في ضمن البيع - وهو إسقاط الشفعة - ليس بباطل، فيسقط حق شفعة الشفيع .

ومنها : أنه إذا تصالح الشفيع مع المشتري عن حق الشفعة على مال، فإن الصلح المذكور غير صحيح، ومع عدم صحته فإن ما في ضمنه - وهو إسقاط الشفعة - صحيح، فيسقط حق شفعة الشفيع .

ومنها : ثبوت النسب مع بطلان النكاح، مثل : ما إذا تزوج إنسان بامرأة فأولدها ولداً، ثم ثبت نسب بينهما أو رضاع، فإن النكاح يسقط، وما في ضمنه - وهو ثبوت النسب - لا يسقط .

ومنها : نفقة الزوجة في مدة احتباسها قبل فسخ النكاح فإنها لا تسقط، مع بطلان الأصل، وهو النكاح بالفسخ^(١٢٠) .

فالمسائل المتقدمة داخلة في القاعدة حقيقة، من جهة أنه وُجد فيها شيء متضمّن، وقد بطل هذا المتضمّن، فكان من المناسب تخريجاً على القاعدة أن يبطل الشيء المتضمّن، لكن هذه المسائل مستثناة من القاعدة، فبطل فيها المتضمّن، ولم يبطل المتضمّن . وهذه المسائل ذكرها أو بعضها بعض العلماء، ووافقوا على عدها من مستثنيات هذه القاعدة^(١٢١) .

المثال الثالث : قاعدة (لا يجوز لأحد أن يتصرف في ملك الغير بلا إذنه) هذه القاعدة ذكرها بعض العلماء^(١٢٢)، ومعناها واضح، وهو : أن تصرف الإنسان في ملك غيره بدون إذنه لا يحل له، فإن تصرف بغير إذن فإنه يضمن^(١٢٣)، وهناك مسائل متعددة داخلة فيها حقيقة، ولكن ذكر بعض العلماء أنها مستثناة منها، ومنها ما ذكره ابن نجيم بقوله :

" لا يجوز التصرف في مال غيره بغير إذنه، ولا ولاية، إلا في مسألة في السراجية : يجوز للولد والوالد الشراء من مال المريض ما يحتاج إليه بغير إذنه .

الثانية : إذا أنفق المودع على أبوي المودع بغير إذنه، وكان في مكان لا يمكن استطلاع رأي القاضي لم يضمن استحساناً .

الثالثة : إذا مات بعض الرفقة في السفر، فباعوا قماشه وعدته و جهزوه بثمنه، وردوا البقية إلى الورثة .

أو أغمي عليه فأنفقوا عليه من ماله لم يضمنوا استحساناً " (١٢٤) .

فنلاحظ أن المسائل الأربع المتقدمة داخلة في القاعدة دخولاً حقيقياً، من جهة أن كل واحدة منها فيها تصرف إنسان في ملك غيره بدون إذنه، ومما يشعر بكون هذه المسائل داخلة في القاعدة عبارة (لم يضمن استحساناً) الواردة في المسألة الثانية، وعبارة (لم يضمنوا استحساناً) الواردة في المسألة الأخيرة ؛ فإن من معاني الاستحسان عند بعض الحنفية : العدول عن موجب قياس إلى قياس أقوى منه (١٢٥) ، وهو يشعر بأن المسألة التي يجري فيها الاستحسان داخلة في أحد القياسين، ولكن عدل بها عنه إلى القياس الآخر . وإلحاق المسائل بالقاعدة يقتضي أن يكون حكمها هو تحريم التصرف، لكنها مستثناة من القاعدة، ولذلك كان حكمها هو جواز التصرف . وهذه المسائل ذكرها أو بعضها عدد من العلماء، وعدوها على أنها من مستثنيات هذه القاعدة (١٢٦) .

المبحث الثالث : أنواع المستثنيات

باعتبار معقولية المعنى وعدمها

المقصود من هذا المبحث بيان أنواع المستثنيات باعتبار معقولية معناها وعدمها، ويمكن تقسيم المستثنيات بهذا الاعتبار إلى نوعين :

النوع الأول : مستثنيات غير معقولة المعنى، ويمكن تسميتها مستثنيات تعبدية (١٢٧) .

النوع الثاني : مستثنيات معقولة المعنى (١٢٨) .

وتقسيم المستثنيات إلى هذين النوعين ذكره ابن السبكي، حيث إنه تحدث عن جملة من القواعد، ثم تكلم عما يستثنى منها، فقال :

" والمستثنى منها :

إما تعبد^(١٢٩)

وإما معقول المعنى " (١٣٠) .

كما أن هذا التقسيم يمكن أن يفهم من كلام للإسنوي^(١٣١) في تقسيمه للألغاز، حيث قال في تقسيم الألغاز :

" واعلم أن الألغاز منها : ما لا يُدرك إلا بالتوقيف عليه ، ولا يُدرك

بالتأمل والفكر

ومنها : ما يُدرك غالباً بغزارة العلم، وإدامة العمل، وكثرة

الاستحضار، وإصابة الفكر، وجودة القرينة " (١٣٢) .

فهذا الكلام في شأن تقسيم الألغاز يمكن أن ينسحب على تقسيم المستثنيات من القواعد الفقهية من جهة أن المستثنيات من القواعد الفقهية تعتبر نوعاً من الألغاز كما بينت ذلك بالتفصيل في بحث آخر ؛ فما لا يُدرك إلا بالتوقيف هو النوع الأول، وهو الذي سميناه مستثنيات غير معقولة المعنى، ويمكن أن نسميه المستثنيات التوقيفية؛ وذلك لأنها تعتمد على نص شرعي يوقفنا عليها . وما يُدرك بغزارة العلم وطول النظر والتأمل هو النوع الثاني، وهو الذي سميناه مستثنيات معقولة المعنى .

وفيما يأتي توضيح لهذين النوعين :

النوع الأول : مستثنيات غير معقولة المعنى (تعبدية) .

والمراد أنها غير معقولة المعنى لنا، وليس المراد أنها غير معقولة المعنى أصلاً؛ فإن ذلك لا يناسب حكمة الله تعالى، فهو سبحانه لا يشرع الأحكام إلا لحكمٍ بالغة ومعانٍ عظيمة، سواء أكانت هذه الأحكام أحكاماً أصلية، أم كانت استثناءً من قواعد .

ونظراً لعدم معقولية معناها لنا فإن بعض العلماء سماها تعبدية، وهي تعتمد في إثباتها على التوقيف عليها كما ذكر الإسنوي، أي تعتمد على نص من الكتاب أو السنة، وقد أشار القراي^(١٣٣) لذلك بقوله :

" المعاني الكلية قد يُستثنى منها بعض أفرادها بالسمع " ^(١٣٤).

والأمثلة على هذا النوع متعددة منها ما يأتي :

المثال الأول : من القواعد الفقهية قاعدة (لا عبرة بالظن البين خطؤه) وقد سبق بيان معناها، وحاصله أن الظن الذي يظهر خطؤه لا عبرة بالحكم الذي بُني عليه، ومن الأمثلة التي يحتمل دخولها في هذه القاعدة : لو دفع الزكاة إلى من ظنه من أهلها، ثم تبين أنه ليس من أهلها، فإن الزكاة لا تجزئ تخريجاً على هذه القاعدة، ومن صور هذا المثال : لو دفع الزكاة إلى فقير يظنه أجنبياً، ثم تبين أنه ابنه، فإن مقتضى التخريج على هذه القاعدة أن يقال : إن الزكاة لا تجزئه ؛ لأنه بنى على ظن وقد تبين خطؤه، ولكن هذه المسألة مستثناة عند بعض العلماء ؛ حيث قالوا : إن الزكاة تجزئ^(١٣٥)، وسبب استثنائها ورود النص الشرعي بذلك^(١٣٦)، وهو ما ورد عن معن بن يزيد قال : (كان أبي يزيد أخرج دنانير يتصدق بها، فوضعها عند رجل في المسجد، فجئت فأخذتها فأتيته بها، فقال : والله ما إياك أردت، فخاصمته إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: لك ما نويت يا يزيد، ولك ما أخذت يا معن)^(١٣٧).

المثال الثاني : من القواعد الفقهية قاعدة (ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً) وقد ذكرها عدد من العلماء^(١٣٨)، ومعناها : أن العبادة يكثر فضلها وثوابها بحسب كثرة أفعالها، ومن ذلك : أن صلاة الإنسان الصحيح النافلة قاعداً على النصف من صلاته إياها قائماً، فصلاة الإنسان قائماً أكثر ثواباً من صلاته قاعداً بسبب كثرة أفعال القائم بالنسبة للقاعد. وهذه القاعدة يستثنى منها مسائل متعددة، بحيث يكون الشيء فيها أقل فعلاً ومع ذلك يكون أكثر فضلاً ؛ منها : الجمع بين المضمضة

والاستشاق بثلاث غرفات أفضل من الفصل بينهما بحيث يكونان بست
غرفات، ومنها : قصر الصلاة في حال توافر شرطه أفضل من الإتمام،
ومنها : تخفيف ركعتي الفجر أفضل من تطويلهما^(١٣٩)، وهذه المسائل
المستثناة غير معقولة المعنى، والعمدة في استثنائها ورود النصوص الشرعية
بتفضيلها مع قلة الفعل فيها، وفي هذا الشأن قال الغزي^(١٤٠) في شرح نظم
لوالده في هذا الموضوع :

" (وينبغي عدك) من قبيل ما قل عملاً وكثر ثواباً (كل موضع قد
جاء فيه النص) أي نص الكتاب والسنة (بالفعل الأقل) قال الشيخ
الوالد : وهذا البيت من قدح الفكر . قال : وهو ضابط يفتح به باب
للمتأمل يستخرج منه مسائل كثيرة " (١٤١) .

المثال الثالث : من القواعد الفقهية قاعدة (الإنسان لا يكون ضامناً
لفعل غيره) وقد ذكرها بعض العلماء^(١٤٢)، ومعناها أن الشخص إذا تصرف
تصرفاً يترتب عليه ضمان، فإن أي إنسان سواه لا يكون مسؤولاً عن ضمان
فعله، بل إن هذا الشخص يكون هو المسؤول عن فعل نفسه، ومما يتصور
دخوله فيها : إذا صدر من إنسان فعلٌ هو عبارة عن قتلٍ خطأ، وترتب عليه
دية، فإن تخريج هذه المسألة على هذه القاعدة يقتضي أن يقال : إن هذا
القاتل هو المسؤول عن ضمان هذا الفعل، والمتمثل في دفع الدية، لكن هذه
المسألة مستثناة من هذه القاعدة، حيث إن الضمان في هذه المسألة يثبت
على العاقلة^(١٤٣) لا على القاتل، فصارت العاقلة ضامنة لفعل غيرها ؛ وسبب
استثنائها هو ورود النصوص الشرعية بذلك، قال ابن قدامة :

"قد ثبتت الأخبار عن رسول الله - صلى الله عليه وسلم - أنه قضى
بدية الخطأ على العاقلة، وأجمع أهل العلم على القول به " (١٤٤) .

وقد أشار إمام الحرمين الجويني^(١٤٥) إلى استثناء هذه المسألة من تلك
القاعدة فقال: " العاقلة تحمل العقل^(١٤٦)، وحملها له خارج عن القاعدة " (١٤٧)

واستثناء هذه المسألة من تلك القاعدة غير معقول المعنى عند بعض العلماء، ومنهم إمام الحرمين الجويني^(١٤٨).

ومما ينبغي التنبه عليه في هذا المقام أن المستثنيات في هذا النوع لا بد لها من نص شرعي يدل عليها كما سبق ذكر ذلك، وكما اتضح من خلال الأمثلة المتقدمة، ولكن هل معنى ذلك: أن كل ما استند في استثنائه إلى نص شرعي يكون من هذا النوع، بمعنى أنه يقال: إنه ليس معقول المعنى، بل ثبت تعبداً؟

هذه المسألة محل خلاف بين العلماء، وقد ذكر ابن السبكي أن إمام الحرمين الجويني يرى أن ما ثبت استثنائه بنص شرعي لا يكون معقول المعنى. وأما الجمهور فيرون أن المستثنى بنص يجوز أن يعقل له معنى، وأن لا يعقل له معنى^(١٤٩). ثم أورد بعض المحاولات للجواب عما أبداه إمام الحرمين من أمثلة في هذا المقام، ولكنه صرح في آخر الأمر بميله لرأي إمام الحرمين، حيث قال:

"والذي نقول أخيراً أن الحق في جانب إمام الحرمين" ^(١٥٠).

والأقرب للصواب فيما يظهر هو رأي الجمهور؛ لعدة أمور:

الأول: أن المتأمل لكلام إمام الحرمين وابن السبكي يرى أن سبب رأيهما هو: أن القول بتعليل الأحكام المستثناة بالنص يترتب عليه نقض علة الأصل المستثنى منه، كما أنه يلزم من القول بالتعليل تعدياً حكم المسألة المستثناة إلى مسائل أخرى توجد فيها نفس علة المسألة المستثناة، والتعدي لا يقال بها. وهذا السبب محل نظر؛ لأن الصواب أن ما ثبت استثنائه بنص شرعي لا ينقض علة الأصل المستثنى منه كما ذكر إمام الحرمين وغيره، وأما مسألة التعدي فهي مسألة أخرى محل نظر وتأمل؛ فإن من العلماء من قال بتعدي الأحكام التي ثبت استثنائها بالنص، وليس المقام مقام بحث هذه المسألة.

الثاني : أن أحكام الشريعة النصية الأصلية والاستثنائية الشأن فيها رعاية مصالح العباد ، كما قال القرافي :

" لصاحب الشرع أن يضع في شرعه ما شاء ، ويستثني من قواعده ما شاء ، هو أعلم بمصالح عباده " ^(١٥١) . وإذا كانت الأحكام الاستثنائية يقصد بها على الجملة المصلحة ، فرعاية المصلحة تعتبر علة ، لكنها تلتبس في كل مسألة بحسبها .

الثالث : أن الأصل في أحكام الشريعة أن تكون معللة ، ولكن هذه العلة قد تظهر لعالم ، وتخفى على آخر ، وخفاؤها على الآخر لا يمنع أن تكون معللة عند الأول ، وقد أشار ابن القيم ^(١٥٢) لذلك بقوله :

" ليس في الشريعة حكم واحد إلا وله معنى وحكمة يعقله من عقله ، ويخفى على من خفي عليه " ^(١٥٣) .

وهذا النوع من المستثنيات يُعتمد في إثباته على النص الشرعي كما تقدم ، وقد ألحق به بعض العلماء ما ثبت استثناؤه في المذهب بنصوص علماء المذهب ، وقد ألمح لذلك بعض العلماء ، فمن ذلك أن المستثنيات من قاعدة (ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً) الأصل فيها أن تكون تعبدية لتعلقها بالثواب ، والتعبدية إنما يثبت بالنص الشرعي ، وقد قال الغزي في شرحه لنظم والده بشأن المستثنيات من هذه القاعدة :

" (وينبغي عدك) من قبيل ما قل عملاً وكثر ثواباً (كل موضع قد جاء فيه النص) أي نص الكتاب والسنة ، أو نص العلماء القائمين بمذهب الشافعي (بالفعل الأقل) " ^(١٥٤) . فألحق ما ثبت بنص العلماء بما ثبت بالنص الشرعي .

كما ألمح إليه الأتاسي ، حيث كان يتكلم عن مسألة استثنائها بعض العلماء في مذهبه ، فقال :

" سلمنا أن هذا منقول ، ولا يسع الفكر فيه إلا التسليم " ^(١٥٥) .

والتسليم يطلق في الأصل على الأشياء التعبدية .
ولكن هذا الرأي محل نظر ؛ فمن المعلوم أن الحكم التعبدي لا يثبت
إلا بالنص الشرعي فحسب، والله أعلم .

النوع الثاني : مستثنيات معقولة المعنى :

والمراد بهذا النوع أن المستثنيات فيه قد ظهر للعلماء أو بعضهم المعنى
الذي لأجله استثنت هذه المسائل .

ونظراً لأن هذا النوع يدور على معقولية المعنى فإن إثباته يعتمد في
الغالب على اجتهاد العلماء في استظهار المعنى الذي دعا إلى الاستثناء في
كل مسألة بحسبها ، ولا يتوقف على وجود نص شرعي كالنوع الأول ، وقد
ألمح الإسكندر لذلك بقوله عن النوع الثاني من الألفاظ :

" ومنها : ما يُدرك غالباً بغزارة العلم، وإدامة العمل، وكثرة
الاستحضار، وإصابة الفكر، وجودة القرينة " (١٥٦).

فهذا النوع من الألفاظ يدخل فيه النوع الذي نتحدث عنه من
المستثنيات، و العبارات التي ذكرها الإسكندر تدل على أن اكتشاف سر
هذا النوع يعتمد على التأمل والنظر والاجتهاد .

وقد قلت : إن الاستثناء في هذا النوع يعتمد على اجتهاد العلماء في
الغالب لأن بعض المستثنيات في هذا النوع قد تكون ثابتة بنص شرعي ؛ وما
ثبت بنص شرعي يجوز عند الجمهور: أن يُعقل له معنى وأن لا يعقل له معنى
كما سبق بيان ذلك، وإذا كان الأمر كذلك فإن العالم ينظر فيما ثبت
استثناؤه بالنص الشرعي ؛ فإن لم يظهر له المعنى الذي لأجله حصل
الاستثناء اعتبر هذا المستثنى من النوع الأول، وإن ظهر له المعنى الذي لأجله
حصل الاستثناء اعتبر هذا المستثنى من النوع الثاني .

ومن ذلك أن ضمان اللين في مسألة المصراة بصاع من تمر
المبسوطتتى من قاعدة (الأصل ضمان المثلي بمثله) واستثناء هذه المسألة قد

ثبت بنص شرعي، وقد رأى بعض العلماء أن هذه المسألة مما لا يعقل معنى استثنائها، ومنهم إمام الحرمين الجويني^(١٥٧)، ولكن رأى علماء آخرون أن الاستثناء له معنى معقول، وهو قطع النزاع، وبيان ذلك أن التضمن بالمثل يحصل فيه خلاف كثير لامتناع الوقوف على المثل، وذلك مما يفضي إلى النزاع، فقطع الشارع هذا النزاع بإيجاب قدر محدد من غير نظر لقدر اللين المستهلك^(١٥٨).

ويظهر أن الغوص في أعماق الشريعة لتلمس المعنى الذي لأجله حصل الاستثناء في المستثنيات الثابتة بالنص أولى من الوقوف عند ظاهر النص، وإسناد الاستثناء إليه؛ لأن البحث عن المعنى الذي لأجله حصل الاستثناء له فوائد متعددة، منها ما يأتي:

١ - استشعار حكمة الله سبحانه، وأنه حكيم خبير، ولا يشرع شيئاً من الأحكام إلا لحكمة ومعنى ومقصد شرعي.

٢ - بيان عظمة هذه الشريعة المباركة حين استتبت هذه المسألة من قاعدتها لمعنى دقيق مراعاة لمصالح العباد في الظروف الاستثنائية، وبذلك تظهر عظمة الشريعة في الأصل والاستثناء، وقد سبق نقل كلام القرآني الذي أشار فيه إلى أن الأحكام الأصلية والاستثنائية يضعها صاحب الشرع لمصالح العباد.

٣ - استظهار معنى الاستثناء وعلته يمكن أن يفيد في إلحاق المسائل التي لم ينص على استثنائها بالمسائل المنصوص عليها إن أمكن ذلك.

و الأمثلة على هذا النوع كثيرة جداً؛ لأن المستثنيات عموماً أكثرها هو مما يستند إلى اجتهاد العلماء لا إلى النصوص الشرعية، والأمثلة على هذا النوع يدخل فيها جميع المستثنيات المستندة إلى الاجتهاد، وبعض المستثنيات المستندة إلى النصوص الشرعية. ومن الأمثلة على هذا النوع ما يأتي:

المثال الأول : من القواعد الفقهية قاعدة (الأصل بقاء ما كان على ما كان) وهي قاعدة مشهورة لدى العلماء^(١٥٩)، وهي تعنى الحكم باستمرار بقاء الشيء على الحالة التي ثبتت له^(١٦٠)، ومن المسائل التي يمكن النظر في دخولها في هذه القاعدة : ما لو ادعى المودع ردّ الوديعة إلى صاحبها، وأنكر المودع ذلك ؛ فتخريج المسألة على القاعدة يقتضي أن يُحكّم ببقاء الوديعة، لأن الحالة السابقة هي ثبوت الوديعة عنده، والأصل بقاء هذه الحالة، فينبغي ألا نترك مقتضى هذه القاعدة إلا بينة يقيمها المودع على الرد، إلا أن هذه المسألة من المسائل التي استثناها بعض العلماء من هذه القاعدة، حيث قالوا : إن المودع يصدق في الرد بيمينه، وهذا الاستثناء معقول المعنى، حيث علله كثير من الفقهاء بأن المودع اعترف بأن المودع أمين عنده فلزمه تصديقه^(١٦١).

المثال الثاني : من القواعد الفقهية قاعدة (ما حرم فعله حرم طلبه) وقد ذكرها بعض العلماء^(١٦٢)، ومعناها : أن الشيء إذا كان مما يحرم على الإنسان أن يفعله فطلب فعله من الآخرين حرام أيضاً^(١٦٣)، ومن المسائل التي يمكن النظر في إلحاقها بالقاعدة : أن قيام الإنسان بالحلف كاذباً حرام، فطلب الحلف ممن يكون صاحبها كاذباً فيها ينبغي أن يكون حراماً أيضاً، ولكن لو كان المقام مقام خصومة عند القاضي، وكان المدعى عليه الذي سيطلب منه الحلف كاذباً في حلفه في ظن المدعي، فإن العلماء ذكروا أن هذه المسألة تستثنى من هذه القاعدة، ويكون حكمها هو جواز طلب الحلف، وإن كان صاحبها كاذباً في ظن من طلبها، وهذه المسألة المستثناة معقولة المعنى، والمعنى في طلب الحلف كما ذكر بعض العلماء ليس رجاء الإقدام على الحلف الكاذبة، وإنما رجاء نكوله عن الحلف، والذي بسببه يمكن إثبات حق المدعي^(١٦٤).

المثال الثالث : من القواعد الفقهية قاعدة (إذا بطل الشيء بطل ما في ضمنه)، وقد ذكرها بعض العلماء^(١٦٥)، ومعناها : أن التصرف ونحوه إذا

كان متضمناً لشيء آخر، ثم إن الأصل المتضمن بطل، فإنه يترتب على ذلك بطلان الشيء المتضمن^(١٦٦)، ومن المسائل التي يحتمل دخولها في القاعدة : ما إذا كان هناك إنسان له حق الشفعة، ثم صالحه المشتري على إبطال حق الشفعة على مال، فقد ذكر عدد من العلماء أن هذا الصلح باطل، والتخريج على القاعدة يقتضي أن يبطل تبعاً لذلك إسقاط حق الشفعة، لكن هذه المسألة مستثناة من هذه القاعدة، فيحكم فيها ببطلان الأصل وهو الصلح، ولكن لا يحكم ببطلان ما في ضمنه وهو إسقاط حق الشفعة، بل يكون إسقاط حق الشفع ثابتاً و صحيحاً، وهذه المسألة معقولة المعنى، والمعنى فيها عند بعض العلماء هو : أن الشفعة حق مجرد ضعيف لا يقبل المعاوضة، فيسقط بتعرضه للإسقاط^(١٦٧)، وهذا المعنى فيه نظر فيما يظهر؛ وبيان ذلك أن الأصل في الحقوق قبولها للمعاوضة، فالأقرب في بيان المعنى أن يقال : إن النظر في المقصود من تشريع الشفعة هو دفع ضرر الشركة أو الجوار، فإذا اتجه من له حق الشفعة إلى المصالحة عنها ظهر لنا من تصرفه أنه لا ضرر عليه من هذا المشتري، فلا وجه لبقاء حق الشفعة، وهذا المعنى الأخير نص عليه الشيخ مصطفى الزرقاء^(١٦٨) بقوله : " ... لأن حق الشفعة قد شُرع ليُمَارَس بالفعل، دفعاً لسوء الجوار، لا ليُسْتَعْلَ استغلالاً، فقد بطل الصلح هنا، ولم يبطل ما في ضمنه من إسقاط الشفعة، لأن رضاه بسقوط شفخته لقاء بدل هو دليل عدم سوء الجوار في نظره " ^(١٦٩).

المبحث الرابع : القياس على المستثنيات من القواعد

الدارس لموضوع الاستثناء من القواعد الفقهية يرد على ذهنه البحث في حكم القياس على المستثنيات من القواعد، وهذا ما سيتم بيانه في هذا المبحث .

والقياس على المستثنيات يعتبر من الموضوعات التي لم يبحثها

المؤلفون في علم القواعد الفقهية، ولعل مرجع ذلك إلى أن إثبات الأحكام عن طريق القياس ليس من الموضوعات التي يبحثونها، حيث إن القياس من الموضوعات التي تُبْحَثُ في علم أصول الفقه، ولذلك التمسّتُ مادة هذا المبحث في علم أصول الفقه .

وبعد البحث والنظر وجدت في مصادر أصول الفقه موضوعاً موافقاً لهذا المبحث، وما قيل فيه يصلح لهذا المبحث، وهو موضوع (القياس على ما عدل به عن سَنَنِ القياس، أو القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس)^(١٧٠) وتتبين موافقة هذا الموضوع لهذا المبحث من خلال الوجوه الآتية:

الوجه الأول : النظر في حقيقة الموضوعين ؛ فما عدل به عن سَنَنِ القياس، أو ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس هو نفسه المستثنى من القواعد ؛ وذلك لأن المراد بالقياس في المبحث الأصولي القواعد والأصول الشرعية، والمراد بالمعدول عن القياس أو المخالف له المستثنى منه، وقد أشار لذلك بعض الأصوليين، ومن ذلك أن الزركشي^(١٧١) تحدث عن الموضوع، ومما قاله فيه :

" والكلام في هذا يستدعي تعريف ما عدل عن سَنَنِ القياس من غيره، وقد بين إلكيا^(١٧٢) ذلك بأقسام :

... ..

الرابع : ما استُثني من قاعدة عامة، لكن المستثنى معقول المعنى، كبيع الرطب بالتمر في العرايا ؛ فإنه على خلاف قاعدة الربا عندنا، واقتطع عنها بحاجة المحاويج، وقاس جمهور أصحابنا العنب على الرطب، لأنه في معناه " ^(١٧٣) .

الوجه الثاني : أن بعض علماء القواعد الفقهية تحدث عن الموضوع في مجال القواعد الفقهية، وذكر أنه يُسمَّى (ما خالف القياس) ومن ذلك قول العز بن عبد السلام^(١٧٤) :

" اعلم أن الله شرع لعباده السعي في تحصيل مصالح عاجلة وأجلة
تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم استثنى منها ما في ملابسته مشقة
شديدة أو مفسدة تربي^(١٧٥) على تلك المصالح . وكذلك شرع لهم السعي في
درء مفسد في الدارين أو في أحدهما تجمع كل قاعدة منها علة واحدة، ثم
استثنى منها ما في اجتنابه مشقة شديدة أو مصلحة تربي على تلك المفسد .
وكل ذلك رحمة بعباده ، ونظر لهم ورفق، ويُعبَّرُ عن ذلك كله بما خالف
القياس " (١٧٦).

الوجه الثالث : أن الأمثلة التي مثل بها الأصوليون للنوع المقصود لنا
في هذا المبحث هي أمثلة للمستثنيات من القواعد أو الضوابط الفقهية،
كالتمثيل باستثناء المصرة من قاعدة ضمان المثلي بمثله، والتمثيل باستثناء
تحمل العاقلة من قاعدة مسؤولية كل شخص عن فعل نفسه، والتمثيل
باستثناء العرايا من ضابط تحريم بيع الجنس الربوي بجنسه في حال عدم
التمائل .

وقد بحث الأصوليون موضوع (القياس على ما عدل به عن سنن
القياس) وذكر له بعضهم أقساماً أو أنواعاً، وذكروا لكل قسم منه
حكمه الخاص به، والذي يهمنا من تلك الأقسام في هذا المبحث ما يقابل
أنواع المستثنيات من القواعد الفقهية التي تقدم ذكرها في المبحث الثالث،
من أجل أن نعرف منها حكم القياس على المستثنيات من القواعد .

وقبل ذكر أنواع المستثنيات من القواعد، وبيان حكمها من جهة
جواز القياس عليها وعدمه، أرى أن من المناسب تقديم مدخل لحكم
القياس على ما عدل به عن سنن القياس، فأقول : المعدول به عن سنن
القياس، أو المستثنى من قاعدة القياس، عند النظر إلى ظهور قصد
التخصيص فيه وعدمه نجد أنه ينقسم إلى قسمين :

القسم الأول : ما ظهر من نصوص الشرع قصدُ تخصيص المعدول به أو المستثنى بحكمه، فهذا لا يقاس عليه غيره ؛ لأنه قد فهم من نصوص الشرع قصدُ تخصيص المستثنى بحكمه، والقياس يؤدي إلى إبطال التخصيص^(١٧٧).

ومن أمثلة هذا القسم : تخصيص النبي - صلى الله عليه وسلم - ببعض الأحكام، كما في قوله تعالى : ﴿

﴿ [/] فهذا الحكمُ - وهو إباحة نكاح النبي صلى الله عليه وسلم للمرأة التي تهب نفسها له بدون مهر - حكمٌ مستثنى من حكم عام، وهو أنه لا بد لصحة النكاح من المهر، ولا بد من تزويج ولي المرأة لها، وهذا الحكم المستثنى خاص بالنبي - صلى الله عليه وسلم - بدليل قوله تعالى في الآية : ﴿ فلا يقاس على النبي - صلى الله عليه وسلم - غيره في هذا الحكم^(١٧٨) .

القسم الثاني : ما لم يظهر من نصوص الشرع قصدُ تخصيص المعدول أو المستثنى بحكمه . وهذا القسم يتنوع إلى نوعين :

النوع الأول : ما لم يظهر لاستثنائه معنى، أي أنه لم تظهر علة استثنائه .

النوع الثاني: ما ظهر لاستثنائه معنى، أي أنه قد ظهرت علة استثنائه^(١٧٩) .

وحكم القياس على المستثنيات من القواعد الفقهية يظهر من معرفة حكم القياس في هذين النوعين ؛ وقد ذكرتُ في المبحث الثالث أن المستثنيات من القواعد الفقهية تنقسم إلى نوعين، وسأذكرهما فيما يأتي، وأبين حكم كل نوع من خلال ما ذكره الأصوليون في النوع الذي يقابله :

النوع الأول : مستثنيات غير معقولة المعنى : أي أن المستثنى قد تم استثناءه من قاعدة عامة ، ولا يُعقل لاستثنائه معنى ، أي أنه لم تظهر علة استثنائه .

وحكم القياس على هذا النوع عند من ذكره من الأصوليين هو : أنه لا يجوز القياس عليه ؛ لأن القياس يعتمد على معرفة العلة ، وهذا القسم لا تُعرف علة (١٨٠) .

ومن أمثله ما يأتي :

المثال الأول : أن من القواعد أو الضوابط في باب الشهادة (أنه لا يثبت حكمٌ بشهادة واحد فقط) (١٨١) ولهذا لا بد من أكثر من ذلك ، ويتحدد عدد الشهود بحسب الموضوع المشهود عليه ؛ ففي الشهادة على الأمور المالية - مثلاً - لا بد من شاهدين ، وقد استُثني من ذلك خزيمة (١٨٢) - رضي الله عنه - بنص حديث النبي - صلى الله عليه وسلم - حيث جعل شهادته مقام شهادة شاهدين (١٨٣) ، وهذا الاستثناء لا يُعقل معناه وعلته ، فلا يقاس على خزيمة غيره ، وإن كان أعلى منه منزلة ، مثل أبي بكر الصديق رضي الله عنه (١٨٤) .

المثال الثاني : من القواعد الفقهية قاعدة (ما كان أكثر فعلاً كان أكثر فضلاً) وقد استُثني منها عدة مسائل ؛ منها : أن راتبة الفجر تقصيرها أفضل من تطويلها ، بدلالة فعل النبي - صلى الله عليه وسلم - وهذا المسألة المستثناة لا تعقل علتها ، فلا يقاس عليها غيرها ، وقد تقدم هذا المثال في المبحث الثالث .

المثال الثالث : من الضوابط في باب الطهارة (أن الذكر والأنثى سواء في طريقة تطهير نجاستهما) وقد استُثني من ذلك بول الصبي عند الشافعية والحنابلة ؛ فإنه يختلف عن بول الجارية ؛ فطريقة تطهير بول الغلام عندهم هي النضح ، بخلاف بول الجارية ، فطريقة تطهيره هي الغسل ، وذلك لدلالة

السنة على ذلك، وهذه المسألة المستثناة من العلماء من يرى أنها معقولة المعنى، ومنهم من يرى أنها غير معقولة المعنى؛ فمن يرى الرأي الأخير فإنه يقول: إنه لا يقاس عليها غيرها، فلا يقاس مثلاً على ذلك صغار ذكور البهائم، ويقال: إن ذكورها تفترق في هذا الحكم عن إناثها^(١٨٥).

النوع الثاني: مستثنيات معقولة المعنى: أي أن المستثنى قد تم استثناءه من قاعدة عامة، ويُعقل لاستثنائه معنى من المعاني، أي أنه قد ظهرت علة استثنائه.

وحكم القياس على هذا النوع محل خلاف عند الأصوليين، وقد أشار بعض العلماء إلى أن هذا النوع هو موضع الخلاف عند الأصوليين، ومن ذلك قول الزركشي:

"الرابع: ما استثنى من قاعدة عامة، لكن المستثنى معقول المعنى، وهذا القسم هو موضع الخلاف"^(١٨٦).

وقد اختلف الأصوليون في حكم هذا النوع على عدة أقوال:

القول الأول: جواز القياس على هذا النوع مطلقاً.

وهذا القول هو قول جمهور الأصوليين؛ حيث قال به عامة الحنفية كما حكى ذلك عنهم البخاري^(١٨٧)، وأكثر المالكية، وقال به الشافعية، والحنابلة^(١٨٨).

القول الثاني: منع القياس على هذا النوع مطلقاً.

وهذا القول قال به بعض الحنفية، وبعض المالكية^(١٨٩).

القول الثالث: منع القياس عليه، إلا في حالات؛ فإنه يجوز القياس عليه، وهذه الحالات هي: إذا كان هذا المستثنى منصوصاً على علة، أو اتفق الفقهاء على جواز القياس عليه. وهذا ما ذكره الجصاص^(١٩٠)، وزاد البخاري حالة ثالثة، وهي: إذا كان حكمه موافقاً لبعض الأصول، كما

عبر عن حالة اتفاق الفقهاء بإجماع الأمة على تعليقه، بحجة أن الإجماع كالنص .

وهذا القول نقله الجصاص عن أبي الحسن الكرخي^(١٩١) على أنه من مذهب أصحابهم الحنفية^(١٩٢)، وذكره البخاري على أنه مذهب أبي الحسن الكرخي نفسه^(١٩٣) .

القول الرابع : جواز القياس عليه إن ثبت بدليل مقطوع به، ومنع القياس عليه أن ثبت بغير ذلك .

وهذا قول محمد بن شجاع^(١٩٤) الثلجي^(١٩٥) .

القول الخامس : جواز القياس عليه إن ثبت بدليل مقطوع به، مع ملاحظة الحاجة للترجيح بين هذا القياس وقياس الأصول . وإن ثبت بدليل غير مقطوع به، فإما أن تكون علة حكمه منصوصة أو لا ؛ فإن كانت علة حكمه منصوصة استوى القياسان، القياس الأصلي، والقياس على المستثنى ؛ وإن كانت علة حكمه غير منصوصة فلا يقاس عليه .

وهذا رأي أبي الحسين البصري^(١٩٦) والرازي^(١٩٧) .

وبالتأمل في الأقوال السابقة نجد أنها يمكن أن ترجع إلى القولين الأولين، وهما : جواز القياس على المستثنى، ومنع القياس عليه، وذلك لأن مضمون الأقوال الأخرى دائر بين القول بجواز القياس في بعض الحالات، فتلحق تلك الحالات بالقول الأول، أو القول بمنع القياس في حالات أخرى، فتلحق تلك الحالات بالقول الثاني، فنخلص إلى أن القولين الرئيسيين في المسألة هما القول بجواز القياس على المستثنى، ومنع القياس عليه .

وهذه المسألة قد بُحِّثت باستفاضة من قِبَل العلماء قديماً وحديثاً، بل أفردتها بعض المعاصرين بالبحث^(١٩٨)، ولذلك سأكتفي في الاستدلال بالاستدلال للقولين الرئيسيين في المسألة، و سأقتصر على أبرز الأدلة .

أدلة القول الأول :

أصحاب هذا القول يرون أنه يجوز القياس على المستثنى من القياس أو القاعدة، وقد استدلوا بعدة أدلة، من أبرزها ما يأتي :

الدليل الأول : أن أدلة القياس عموماً - كقوله تعالى ﴿

[الحشر ٢/] - عامة، فيدخل فيها كل أصل يمكن

القياس عليه لكونه معقول المعنى إلا ما خصه الدليل^(١٩٩)، والمستثنى من القياس ليس هناك دليل يمنع من القياس عليه .

الدليل الثاني : أن المستثنى من القياس ثابت بدليل، فيعتبر أصلاً

بنفسه، فيجوز القياس عليه كما يجوز القياس على أي أصل إذا لم يخالف القياس^(٢٠٠) .

ونوقش هذا الدليل : بأن الدليل المثبت للمستثنى وإن كان يجوز

القياس عليه، إلا أن الأدلة المثبتة لما ثبت بالقياس تمنع من القياس عليه، فلا يجوز القياس مع وجود المانع منه^(٢٠١) .

وأجيب عن هذه المناقشة : بأنه إذا تعارض الجواز للقياس والمانع منه

ينبغي تقديم الجواز ؛ لأنه يتفق مع جواز القياس في الشريعة من حيث الجملة^(٢٠٢) .

الدليل الثالث : المخصوص من الدليل العام يجوز القياس عليه، ولا

يمنع من القياس عليه عموم النطق، فالمستثنى من القياس مثله، لأنه مخصص من عموم علة، بل أولى ؛ لأن تناول الدليل العام لما يراد قياسه على المخصوص أقوى من تناول القياس لما يراد قياسه على المستثنى^(٢٠٣) .

الدليل الرابع : أن الدليل الدال على المستثنى يعتبر أصلاً، وما ثبت

بالقياس يعتبر أصلاً، وليس رد الأصل الدال على المستثنى بالقياس لمخالفته إياه بأولى من العكس، فيجب أن يُجرى كل أصل في القياس عليه على ما

يقترضه، وألا يُردَّ أحدهما بالآخر^(٢٠٤).

الدليل الخامس : أن الدليل الذي دل على صورة الاستثناء لو نُصَّ على تعليقه جاز القياس عليه بلا إشكال، فكذلك إذا ثبت التعليل بدليل من جهة الاستتباط، ينبغي أن يجوز القياس عليه ؛ لأن ما ثبت بدليل شرعي بمنزلة المنصوص عليه، والشاهد على ذلك المقارنة بالأصل الذي لا يخالف القياس ؛ فإنه يقاس عليه دائماً، مع أن علته تثبت أحياناً بالنص، وأحياناً تثبت بدليل من طريق الاستتباط^(٢٠٥).

أدلة القول الثاني :

أصحاب القول الثاني يرون أنه لا يجوز القياس على المستثنى من القياس أو القاعدة، وقد استدلووا بمجموعة من الأدلة، من أبرزها ما يأتي :

الدليل الأول : أن القياس من حيث هو واجب بأدلة ثابتة لا إشكال فيها ؛ والقياس على ما ثبت بالقياس من هذا القبيل، فيجب اتباعه أبداً حتى تقوم دلالة على تخصيصه، وإذا قامت دلالة على تخصيصه في صورة الاستثناء أُخْرِجَت تلك الصورة، ولم يبطل بذلك لزوم اتباع القياس في غير تلك الصورة، فالصور المترددة بين القياس والاستثناء يُحْكَم عليها بمقتضى القياس^(٢٠٦).

ويمكن أن يناقش هذا الدليل : بأنه إذا قامت الدلالة على تخصيص ما ثبت بالقياس لم يلزم اتباعه أبداً، بل المقام مقام تأمل ؛ وذلك لأن الدليل المخصص لصورة الاستثناء يعتبر أصلاً، ولذلك يجوز القياس عليه، ولا يمنع من القياس عليه وجود ما ثبت بالقياس، كما أن المخصص من العموم يعتبر أصلاً يجوز القياس عليه، ولا يمنع من صحة القياس عليه عموم الدليل الذي أُخْرِجَ منه هذا المخصص .

الدليل الثاني : القياس على المستثنى من القياس يعارضه القياسُ على ما ثبت بالقياس، فلا يجوز القياس على المستثنى مع هذه المعارضة ؛ لأن من شرط صحة القياس انفكاكه عن المعارضة^(٢٠٧).

ويمكن أن يناقش هذا الدليل : بأن القياس على المستثنى يعارض القياسَ على ما ثبت بالقياس، وذلك يؤدي إلى بطلان القياس على ما ثبت بالقياس، ومعنى ذلك أن يبطل كل واحد من القياسين بالآخر^(٢٠٨)، وذلك غير مناسب، فيجب ألا يعارض أحدهما بالآخر، بل يُجرى كل واحد في القياس عليه على ما يقتضيه .

الدليل الثالث : أنه لا يصح إثبات الشيء مع وجود ما ينافيه، والقياس على المستثنى إثبات للشيء مع وجود ما ينافيه - وهو القياس على ما ثبت بالقياس - فلا يصح القياس على المستثنى^(٢٠٩) .

ويناقش هذا الدليل : بأنه لا منافاة بين القياسين ؛ لأن المنافاة تكون بدليل خاص بالمسألة التي يراد قياسها على المستثنى، والقياس على ما ثبت بالقياس ليس بدليل خاص^(٢١٠).

كما يمكن أن يناقش هذا الدليل : بأن القياس على ما ثبت بالقياس لا يناقض القياس على المستثنى ؛ لأن المنافاة تتصور حين يتساوى القياسان بالنسبة للمسألة المقيسة، وهنا لا مساواة، بل المسألة المقيسة يترجح إلحاقها بالمسألة المستثناة ؛ لأنها من جنسها، بخلاف ما ثبت بالقياس فإنه جنس آخر^(٢١١) . ويمكن تقريب ذلك بصورة الدليلين النصيين إذا تعارضا بالنسبة للدلالة على مسألة معينة ؛ فإن مجرد التعارض لا يمنع من الاستدلال، بل على الناظر في المسألة أن يلتمس الترجيح، فإن ترجح عنده أحدهما استدلال به، ولا يعتبر الدليل الآخر منافياً للاستدلال بالدليل الراجح.

الدليل الرابع : أن ما ينتج بالقياس على ما ثبت بالقياس مقطوع به ، وما ينتج بالقياس على المستثنى مظنون ؛ فلا يجوز ترك المقطوع به لأمر مظنون^(٢١٣) .

ويناقش هذا الدليل : بأنه يبطل بما إذا حُصَّ عموم القرآن بخبر الواحد ، فإنه يجوز القياس على خبر الواحد ، وإن كان فيه ترك مقطوع به لأمر مظنون^(٢١٣) .

الدليل الخامس : القياس على المستثنى من القياس فيه تكثير لمخالفة الدليل الدال على ما ثبت بالقياس ؛ لأن القياس على ما ثبت بالقياس يقتضي أن يكون حكم المستثنى كحكمه ، لكن ذلك تُرك في المستثنى لأجل الدليل الذي دل عليه ، فيبقى ما عداه ملحقاً بما ثبت بالقياس حتى لاكثر المخالفة^(٢١٤) .

ويناقش هذا الدليل : بأن إلحاق المتردد بين ما ثبت بالقياس والمستثنى بما ثبت بالقياس فيه المحذور نفسه ؛ حيث يحصل فيه تكثير لمخالفة الدليل الدال على المستثنى^(٢١٥) .

وبعد عرض أبرز أدلة القولين ، وبيان ما ورد عليها من المناقشات ، والجواب عما يمكن الجواب عنه ، يتبين رجحان القول الأول ، لسلامة أدلته ، ومناقشة أدلة القول الثاني ؛ فالراجح في هذه المسألة هو جواز القياس على المستثنى من القياس .

وهذا الحكم نفسه هو حكم القياس على النوع الثاني من المستثنيات من القواعد الفقهية ، وهي المستثنيات إذا كانت معقولة المعنى ، أي أن المستثنى قد تم استثناءه من قاعدة عامة ، ويُعقَل لاستثنائه معنى من المعاني ، أي أنه قد ظهرت علة استثنائه ؛ فنقول : إن الراجح في حكم هذا النوع هو جواز القياس عليه مطلقاً ، ومن أمثلة هذا النوع ما يأتي :

المثال الأول : من القواعد المقررة في باب الضمان (أن المثلي يضمن

بمثله) وقد استثنى من ذلك اللب في صورة المصرة ؛ فإنه مثلي، ومع ذلك لا يُضمن بمثله، بل يُضمن بصاع من تمر، وذلك فيما إذا رد المشتري البهيمية المصرة بعيب التصرية، وقد دلت السنة على استثناء هذا الصورة، وهذه الصورة معللة عند بعض العلماء، والعلة هي أن اللب الذي يجب ضمانه قد اختلط باللب الذي لا يجب ضمانه، وذلك قد يدعو لحدوث نزاع بين البائع والمشتري، فقطع الشارعُ النزاعَ فيه بتقدير قدر محدد، وهو الصاع من التمر ؛ فرأى بعض العلماء أن يقاس على صورة الرد بعيب التصرية صورة الرد بعيب آخر، فلو اشترى بهيمة فيها لبن، وبعد أن حلبها، ظهر له فيها عيب غير التصرية، وأراد ردها، فإنه يردّها، ويرد معها صاعاً من تمر قياساً على صورة المصرة المستثناة^(٢١٦). كما أن تحديد الجنس المضمون به بأنه التمر معللٌ عند بعض العلماء بأنه هو الغالب من قوت أهل المدينة الذين خاطبهم رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فيلحق به ما كان في معناه من القوت الغالب في البلد ؛ فلو كانت واقعة المصرة عند قوم ليس التمر من قوتهم، فإنه يجب الضمان بصاع من غالب قوت البلد^(٢١٧).

المثال الثاني : من الضوابط في باب الربا أن يبيع الربوي بجنسه لا يجوز إلا مع تحقق المساواة بينهما، والتمر من الأجناس الربوية، فلا يجوز بيع بعضه ببعض إلا مع المساواة بينهما كميلاً، واستثنى من ذلك بيع العرايا، وهي بيع الرطب على رؤوس النخل خرصاً بتمر على الأرض كميلاً ؛ فهي صورة تحقق فيها ما يدعو لمنعها ؛ لأن الخرص لا يحقق المساواة، ومع ذلك فهي جائزة شرعاً بنص السنة، ويرى العلماء أنها معللة بحاجة الفقراء، ولذلك يجوز أن يلحق بها ما في معناها، وهي العرية في العنب، فيحكم بجواز بيع العنب على شجره خرصاً بزبيب كميلاً، وتقيد بما تقيد به عرية التمر، وهو أن تكون فيما دون خمسة أوسق^(٢١٨).

المثال الثالث : من القواعد الفقهية قاعدة (الإنسان لا يكون ضامناً

لفعل غيره) وقد ذكرها بعض العلماء^(٢١٩)، ومما يمكن أن ينظر في دخوله فيها : صورة قتل الخطأ ، حيث يترتب عليه دية، وتخريج هذه الصورة على القاعدة يقتضي أن يقال: ليس هناك إنسان آخر غير هذا القاتل يكون مسؤولاً عن دفع الدية، بل يكون القاتل وحده ضامناً لهذه الدية، لكن هذه المسألة مستثناة من هذه القاعدة، حيث إن الضمان في هذه المسألة يثبت على العاقلة لا على القاتل، فصارت العاقلة ضامنة لفعل غيرها؛ وسبب استثنائها هو ورود النصوص الشرعية بذلك، وتحمُّلُ العاقلة للدية معللٌ عند بعض العلماء، وقد ذكر الغزالي علته بقوله :

" ضَرَبُ الدِيَةِ عَلَى الْعَاقِلَةِ مَعْقُولُ الْمَعْنَى، وَالْمَصْلَحَةُ فِيهِ ظَاهِرَةٌ،
...، ووجه المصلحة : ميسيس الحاجة إلى معاناة الأسلحة، وتعلم استعمالها للحرب والصيد وغيرها، وأن الخطأ في ذلك مما يكثر، والنفوس خطيرة لا تهدر، وبدلها كثير، فيثقل على الشخص الواحد، ولو وزع على القبيلة لخب محملها عليهم، فكان ذلك علامة القرابة الداعية إلى التعاضد والتناصر " (٢٢٠).

والغزالي يرى ألا يقاس شيء من الضمانات على الدية لأنها لم تشاركها في المصلحة المتقدمة، حيث قال :

" فلم يُعَدَّ إِلَى الْغَرَامَاتِ وَالْكَفَارَاتِ وَالزُّكُوتِ وَسَائِرِ الْوَاجِبَاتِ ؛
لأنها لم تشاركها في الاحتواء على مجامع المصلحة " (٢٢١).

و يمكن إبداء وجهة نظر في هذا المثال وفي المثال الآتي على سبيل البحث، لا على سبيل الفتوى، فأقول : الظاهر أنه لا يوجد ما يشارك ضرب الدية على العاقلة في زمن الغزالي، وأما في زماننا فإن ضمان إتلاف السيارات المصدومة في حال حصول الحوادث من السيارات الصادمة يشاركها فيما ذكره الغزالي؛ فالسيارات مما تمس حاجة الناس لاستعمالها، ويكثر استعمالهم لها، فاحتمال حصول الحوادث منها والصدم

بها خطأً وارد، وبدل السيارة المصدومة في الغالب كثير، بل إن بدل بعضها اليوم يفوق دية النفس، ولذلك فهو يثقل على الشخص الواحد، فالتخريج على الرأي الراجح في مسألة القياس على المستثنيات يقتضي أن يلحق ضمان السيارات بتحمل العاقلة الدية، والله أعلم .

المثال الرابع : من القواعد أو الضوابط في باب الزكاة (أنه لا تجب الزكاة في مال حتى يحول عليه الحول) ^(٢٢٣) واستثني من ذلك الخارج من الأرض من الزروع والثمار ؛ فإنه لا يشترط فيه الحول، فتجب زكاته بعد حصوله لدى المزارع، لقوله تعالى : ﴿ [/] والعلّة في عدم اشتراط الحول له : أن الحول اشترط لتحصيل النماء، والنماء يكمل في الخارج من الأرض عند حصاده (٢٢٣)، فالنعمة فيه تحققت عند وجوده، ولذلك تشرع الزكاة فيه عند وجوده شكراً لهذه النعمة، وبناء على هذه العلة قاس بعض الفقهاء المعدن الذي يُستخرج من الأرض على الزروع والثمار (٢٢٤)، وهذه العلة يشبهها في الزمن الحاضر إيجار العقارات، وأرباح أسهم الشركات التي اقتناها صاحبها للحصول على ريعها السنوي لا للتجارة فيها ؛ والتخريج على القول الراجح في حكم القياس على المستثنيات يقتضي أن يقال بوجود الزكاة في إيجار العقارات وأرباح أسهم الشركات بعد الحصول عليها مباشرة من غير اشتراط مضي الحول، وأن يكون مقدار زكاتها هو مقدار زكاة الخارج من الأرض، وهو العشر أو نصف العشر، وهذا ما اتجه إليه رأي بعض العلماء المعاصرين (٢٢٥)، ولكن هذا التخريج يتعارض مع قرارين لمجمع الفقه الإسلامي التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامي بجدة بشأن هذين الموضوعين، فقد جاء في الموضوع الأول ما نصه :

" إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنبثق عن منظمة المؤتمر الإسلامي في دورة انعقاد مؤتمره الثاني من ١٠-١٦ ربيع الثاني ١٤٠٦ هـ / ٢٢ - ٢٨ ديسمبر ١٩٨٥ م . بعد أن استمع المجلس لما أعد من دراسات في موضوع (زكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية) وبعد أن ناقش الموضوع مناقشة وافية ومعمقة تبين :

أولاً : أنه لم يُؤثر نص واضح يوجب الزكاة في العقارات والأراضي المأجورة .

ثانياً : أنه لم يُؤثر نص كذلك يوجب الزكاة الفورية في غلة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية .
ولذلك قرر :

أولاً : أن الزكاة غير واجبة في أصول العقارات والأراضي المأجورة .

ثانياً : أن الزكاة تجب في الغلة - وهي ربع العشر - بعد دوران الحول من يوم القبض ، مع اعتبار توفر شروط الزكاة وانتفاء الموانع ، والله أعلم " (٢٢٦) .

وجاء في الموضوع الثاني ما نصه :

" إن مجلس مجمع الفقه الإسلامي المنعقد في دورة مؤتمره الرابع بجدة في المملكة العربية السعودية من ١٨ - ٢٣ جمادى الآخرة ١٤٠٨ هـ الموافق ٦ - ١١ فبراير ١٩٨٨ م . بعد اطلاعه على البحوث الواردة إلى المجمع بخصوص موضوع (زكاة أسهم الشركات) قرّر ما يلي :

... ..

ثالثاً :

وإن لم يستطع المساهم معرفة ذلك : فإن كان ساهم في الشركة بقصد الاستفادة من ريع الأسهم السنوي وليس بقصد التجارة لأنه (٢٢٧) يزكياها زكاة المستغلات، وتمشياً مع ما قرره مجمع الفقه الإسلامي في دورته الثانية بالنسبة لزكاة العقارات والأراضي المأجورة غير الزراعية، فإن صاحب هذه الأسهم لا زكاة عليه في أصل السهم، وإنما تجب الزكاة في الربيع - وهي ربع العشر - بعد دوران الحول من يوم قبض الربيع، مع اعتبار توافر شروط الزكاة وانتفاء الموانع " (٢٢٨) .

وبعد أن تبين رجحان القول بجواز القياس على المستثنيات من القواعد، وتوضيح ذلك ببعض الأمثلة، أُلْفِتُ النظرَ إلى أمر مهم، ألا وهو أن جواز القياس على المستثنيات من القواعد عند من قال به من العلماء مسلمٌ به في جانبه النظري، ولكن عند التطبيق يلاحظ أن الفقهاء يتعاملون في القياس على المستثنيات من القواعد بحذر شديد، فعندما توجد صورة قابلة للقياس على إحدى المسائل المستثناة لا يبادرون بقياسها عليها، بل يتوقفون كثيراً لاحتمال أن العلة التي في المسألة المستثناة لم تتحقق فيها : فمثلاً نجد أن الغزالي بحث القياس على مسألة المصراة المستثناة من قاعدة ضمان المثلي بمثله، وقاس عليها ضمان اللبِن بالصاع من التمر في حال الرد بعيب آخر غير التصرية، وعند النظر في هذا القياس نجد أنه قياس في نفس الموضوع، وهو ضمان اللبِن بالصاع من التمر، ولكن الغزالي توقف في تحقق علة ضمان اللبِن في الأموال الأخرى ؛ فالعلة في ضمان اللبِن بالصاع هي اختلاط اللبِن المضمون بغير المضمون، وهذه العلة يرى الغزالي أنه لا تتحقق في مال آخر غير اللبِن () .

الخاتمة

الحمد لله وحده، والصلاة والسلام على من لا نبي بعده، وعلى آله وصحبه، أما بعد :

فهذه خاتمة هذا البحث، وهي تتضمن أهم ما تم التوصل إليه من نتائج باختصار، وسأذكرها مُرتَّبَةً على ضوء ترتيبها في البحث :

١ - موضوع الاستثناء من القواعد الفقهية من الموضوعات المهمة في جانبه النظري والتطبيقي، ومع هذا فقد كانت الدراسات السابقة فيه شبه معدومة، ولذلك كان جديراً بالدراسة والبحث .

٢ - تبين من المطلب الأول في التمهيد معنى القاعدة في اللغة، وفي الاصطلاح، وأن للفهاء عدة تعريفات للقاعدة، وتبين من إنعام النظر في مجموع التعريفات أن تعريفات المتقدمين ترجع إلى تصورين رئيسين بشأن القاعدة الفقهية :

التصور الأول : أن القاعدة الفقهية شيء كلي، بمعنى أنه يدخل فيه كل الجزئيات التي ينطبق عليها . وأصحاب هذا التصور أخذوا به من منطلق أن الشأن في القاعدة في أي علم أن تكون كلية، ومن ذلك القاعدة الفقهية . وهذا التصور أخذ به معظم الباحثين المعاصرين في تعريفهم للقاعدة الفقهية .

التصور الثاني : أن القاعدة الفقهية شيء أكثر، بمعنى أنه يدخل فيه أكثر الجزئيات التي ينطبق عليها، وأصحاب هذا التصور أخذوا به من منطلق أن القواعد الفقهية يوجد لها بعض المستثنيات التي لا ينطبق عليها حكم القاعدة، ولذلك فالقاعدة عندهم منطبقة على أكثر الجزئيات لا كلها . وهذا التصور أخذ به بعض الباحثين المعاصرين في تعريفهم للقاعدة الفقهية .

كما تبين أن تعريفات المعاصرين تعود لواحد من هذين التصورين، وإن كان لبعض الباحثين المعاصرين وجهات نظر جزئية فيما أوردوه من تعريفات .

٣ - تبين من المطلب الثاني في التمهيد أن القاعدة الفقهية قضية كلية، ولذلك فأركانها هي نفس أركان القضية الكلية؛ وأركان القضية الكلية ركنان، وهما الموضوع والمحمول، والقاعدة الفقهية مثلها، فلها ركنان هما الموضوع والمحمول، ويمكن تسميتهما المحكوم عليه والحكم .

وحيث تقرر أن القاعدة الفقهية تتكون من ركنين، هما المحكوم عليه والحكم، فإنه قد ظهر من النظر في كثير من القواعد الفقهية أن المحكوم عليه يمثل علة الحكم أو يشير إليها؛ وذلك لأن حقيقة العلة موجودة فيه؛ فحقيقة العلة أنها عبارة عن وصف أنيط به الحكم، أي أن الحكم أضيف إليه، وهذه الحقيقة موجودة في المحكوم عليه في القواعد الفقهية .

٤ - تبين من المطلب الثالث في التمهيد : أن معنى الاستثناء من القواعد الفقهية من الموضوعات التي لم يتناولها المتقدمون بالبيان، ولذلك تم تلمس معالم الاستثناء من خلال ما ذكره علماء القواعد، وبناء على ذلك تم اقتراح تعريفه بالتعريف الآتي : (الاستثناء من القواعد الفقهية معناه : إخراج مسألة فقهية أو أكثر يظهر دخولها في القاعدة الفقهية من حكم القاعدة بأي عبارة تدل على ذلك).

٥ - الاستثناء من القواعد الفقهية يعتبر نوعاً من الفقه، لأنه يتضمن التفريق بين القاعدة والمسألة الفقهية المستثناة منها، وقد ذكر بعض العلماء أن معرفة الفرق

تعتبر نوعاً من أنواع الفقه، وما دام نوعاً من الفقه فإنه يجري فيه ما يجري في الفقه من الاتفاق و الخلاف، وتبعاً لذلك أمكن تقسيم المستثنيات باعتبار الخلاف فيها وعدمه إلى نوعين؛ مسائل متفق عليها، وأخرى مختلف فيها، بحيث تكون المسألة أو المسائل مستثناة بالنسبة لمذهب معين أو عالم معين، ولا تكون هذه المسائل مستثناة عند غيرهم. و الخلاف في الاستثناء له أسباب خاصة به جرى توضيحها في البحث.

٦ - ما يُذكَر من المستثنيات يمكن أن يُتَحَقَّقَ منه، ومن خلال عملية التحقق يظهر أن المستثني من قاعدة ما قد يكون استثنائي منها بالنظر إلى مشابهته للقاعدة في الصورة فقط، وهذا المستثنى لا يعتبر داخلياً في القاعدة حقيقة. وقد يظهر أن المستثنى من القاعدة استثنائي منها بالنظر إلى وجود مماثلة حقيقية للقاعدة، وهذا المستثنى يعتبر داخلياً في القاعدة حقيقة، ومن هذا المنطلق أمكن تقسيم المستثنيات باعتبار وجه شبهها بقواعدها إلى نوعين؛ النوع الأول: مستثنيات من القاعدة بالنظر إلى شبهها بقواعدها في الصورة. والنوع الثاني: مستثنيات من القاعدة بالنظر إلى وجود المماثلة الحقيقية.

٧ - المستثنيات باعتبار معقولية معناها وعدمها يمكن تقسيمها إلى نوعين: النوع الأول: مستثنيات غير معقولة المعنى، ويمكن تسميتها مستثنيات تعبدية.

النوع الثاني: مستثنيات معقولة المعنى.

والمستثنيات من النوع الأول لا بد لها من نص شرعي يدل عليها، و أما المستثنيات من النوع الثاني فهي تدور على معقولية المعنى، ولذلك قد تثبت بنص شرعي، وقد تثبت باجتهاد العلماء في استظهار المعنى الذي دعا إلى الاستثناء.

٨ - من الموضوعات التي تناولها البحث: حكم القياس على المستثنيات من

القواعد، إذا كانت المستثنيات معقولة المعنى .

ونظراً لأن هذا الموضوع من الموضوعات التي لم يبحثها المؤلفون في علم القواعد الفقهية فقد تم البحث عن مادة علمية تفيد فيه في علم أصول الفقه .

وبعد البحث والنظر تبين أن هناك مسألة من مسائل أصول الفقه توافق هذا المبحث، وما قيل فيها يصلح لهذا المبحث، وهي مسألة (القياس على ما عدل به عن سنن القياس، أو القياس على ما ورد به الخبر مخالفاً للقياس) .

وحكم القياس على المستثنيات إذا كانت معقولة المعنى محل خلاف عند الأصوليين، وأشهر الأقوال في المسألة قولان، والراجح فيها هو جواز القياس على المستثنى من القياس . وهذا الحكم نفسه هو حكم القياس على المستثنيات من القواعد الفقهية ؛ فالراجح فيها هو جواز القياس .

هذا آخر ما يسره الله في هذه الخاتمة، وبه يتم البحث .

أسأل الله تعالى أن يثيبني على ما توصلت إليه من صواب، وأن يغفر لي ما أخطأت فيه، وألا يحرمني أجر الاجتهاد، إنه سميع قريب مجيب الدعاء، وصلى الله وسلم على نبينا محمد، وعلى آله وصحبه، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين .

الحواشي والتعليقات

() ()
.(/) ()
()
:
.(/) (/) (/) :
(/) ()
(/) ()
(/) ()
() ()
() ()
() - - ()
(- /) : ()
:
()
() :
() : ()
() : ()
()
()

.
 : ()
 .(/) (/) (/) : ()
 .(/) : ()
 .(/) : ()
 .(/) (/) : ()
 .(/) (/) : ()
 () ()
 :

.
 (/) (/) :
 .(/)
 .(/) ()
 : . ()
 ()

.
 .(/) (/) :
 .(/) ()
 : ()
 .(/) (/) :
 .(/) : ()
 () : ()

.() ()

: () ()

(/) (/) :

.(/) ()

() ()

:

.(/) (/) (/) :

.(/) ()

:

.(/) (/) (/) :

.(/) ()

()

:

(/) (/) :

.(/)

.() ()
.(/) : ()
.(/) :
.() : . : ()
:
(/) (/) :
.(/)
.(/) ()
.(/) : ()
() : . ()
.(/)
.() : ()
: ()
: ":
.....
() :
"
.(/)
.() () : ()
.(/) : ()
()
:
.(/) (/) () :

: ()
 .(/) (/) () :
 ()
 : .
 /
 :
 .
 .
 . (/) ()
 ()
 . ()
 .(/) (/) :
 () () : ()
 .(/) (/) : ()
 .(/) (/) : ()
 .(/) (/) : ()
 .(/) (/) : ()
 .(/) (/) : ()
 :
 . (/) (/) :
 .(/)

. - -



. ()
()

/ () :

. () :

.() () () : ()
.(/) : ()
.() : ()
.(/) :

. () (/) :

.() - - ()
.() () () : ()
.() (/) : ()
.(/) ()
.() () ()
.() ()
.() ()
.() (/) : ()
.(/) ()
.() : ()
.() () : ()

.....

: "

:
.(/)

() ()
() ()

." ":

.(/) ()
() ()

()

:

) ()

(

(/) (/) :

.(/) (/)
.() ()
()

:

(/) (/) () :

.()
.(/) ()

.() : ()

.(/) : ()

()

.() (/) :

. - -

- - :

()
.()
()
:

(/) (/) :

.(/)
()

:

(/) () :

.(/)
.(/) ()
()

:

(/) (/) :

.(/)
()

· :

.(/) ()
.(/) : ()
.(/) : ()
.(/) : ()

· (/) (/) () :

()
.(/) (/) (/)

· (/)- - :

()

()

.(/) (/) :

()

: ...):

.(

)

.(

.() (/) :

- - - :

- - -

- -

- . : . :

. : : -

.(/) :

.() (/) :

.(/) :

":

."

.(/) :

. - -



): - -

.(

.

.(/) :

.(/) (/) (/) : ()

.(/) (/) (/) : ()

.(/) ()

.(/) :

:

() ()

.(/) () (/) :

() () (/) (/) : ()

(/) () (/) (/)

(/ /) (/) (/)

.(/) (/) (/)

.(/) (/) () : ()

()

:

.

.(/) (/) (/) :

()

:

:

.(/) : ()

.(/) () () (/) : ()

.(/) (/) () : ()

(/) (/) (/) : ()

.(/)

.(/) : ()

.(/) (/) : ()

.(/) : ()

.(/) (/) (/) : ()

.(/) : ()

.(/) (/) () () : ()

. : ()

.(/) : ()

. : ()

.(/) () (/) : ()

.(/) : ()

(/) (/) : ()

.(/)

.(/) : ()

.(/) :

.() ()

.(/) :

.() ()

.(/) : ()

.(/) : ()

.(/) : ()

.(/) : ()

.() ()

.() ()

.() ()

.() : ()

المصادر والمراجع

- 1. -
- 2. -
- 3. -
- 4. -
- 5. -
- 6. -
- 7. -
- 8. -
- 9. -
- 10. -
- 11. -
- 12. -
- 13. -
- 14. -
- 15. -
- 16. -
- 17. -
- 18. -
- 19. -
- 20. -
- 21. -
- 22. -
- 23. -
- 24. -
- 25. -
- 26. -
- 27. -
- 28. -
- 29. -
- 30. -
- 31. -
- 32. -
- 33. -
- 34. -
- 35. -
- 36. -
- 37. -
- 38. -
- 39. -
- 40. -
- 41. -
- 42. -
- 43. -
- 44. -
- 45. -
- 46. -
- 47. -
- 48. -
- 49. -
- 50. -
- 51. -
- 52. -
- 53. -
- 54. -
- 55. -
- 56. -
- 57. -
- 58. -
- 59. -
- 60. -
- 61. -
- 62. -
- 63. -
- 64. -
- 65. -
- 66. -
- 67. -
- 68. -
- 69. -
- 70. -
- 71. -
- 72. -
- 73. -
- 74. -
- 75. -
- 76. -
- 77. -
- 78. -
- 79. -
- 80. -
- 81. -
- 82. -
- 83. -
- 84. -
- 85. -
- 86. -
- 87. -
- 88. -
- 89. -
- 90. -
- 91. -
- 92. -
- 93. -
- 94. -
- 95. -
- 96. -
- 97. -
- 98. -
- 99. -
- 100. -

1. The first part of the document discusses the importance of maintaining accurate records of all transactions and activities. It emphasizes that proper record-keeping is essential for ensuring transparency and accountability in financial reporting.

2. The second part of the document outlines the various methods and techniques used to collect and analyze data. It highlights the need for consistent and reliable data collection processes to support effective decision-making.

3. The third part of the document focuses on the analysis and interpretation of the collected data. It discusses the various statistical and analytical tools used to identify trends, patterns, and anomalies in the data.

4. The fourth part of the document discusses the importance of communication and reporting in the context of data analysis. It emphasizes the need for clear and concise communication of findings to stakeholders and the importance of providing actionable insights.

5. The fifth part of the document discusses the challenges and limitations of data analysis. It highlights the need for careful consideration of the limitations of the data and the potential for bias or error in the analysis process.

6. The sixth part of the document discusses the future of data analysis and the role of emerging technologies. It highlights the potential of artificial intelligence, machine learning, and big data to revolutionize the field of data analysis.

7. The seventh part of the document discusses the importance of ethical considerations in data analysis. It emphasizes the need for transparency, accountability, and respect for individual privacy and data security.

8. The eighth part of the document discusses the importance of ongoing learning and development in the field of data analysis. It highlights the need for continuous education and training to stay current in a rapidly evolving field.

9. The ninth part of the document discusses the importance of collaboration and teamwork in data analysis. It emphasizes the need for effective communication and collaboration between team members to ensure the success of data analysis projects.

10. The tenth part of the document discusses the importance of documentation and record-keeping in data analysis. It emphasizes the need for thorough documentation of all steps and findings to ensure the reproducibility and reliability of the analysis.

**Exceptions from the Fiqh Rules
(Their Types and Applying Analogy to Them)
Dr. Abdul Rahman Ibn Abdullah Al-Shaalan**
Associate Professor, Dept. of Fiqh Principles
College of Sharia, Riyadh
Imam Mohammad Ibn Saud Islamic University

Abstract

1. The of exception form Fiqh rules is one of the important issues, from both its theoretical and applied aspects. However, previous studies covering it are almost non-existent. Therefore, it needs to be studied and investigated.
2. This research paper consists of an introduction, a preface, four themes and a conclusion.
3. The preface consists of three topics; the first one for explaining the meaning the rule, the second for determining the principles of the rule and the third for showing the meaning of exception from the rules.
4. In the first theme, the exceptions are divided, based on presence or absence of difference, into two types: those agreed upon and those not agreed upon. Thus, an issue may be excepted for a certain school of thought or a certain scholar, while not excepted for others. Such difference has certain reasons, which are explained in the paper.
5. In the second theme, the exceptions are divided, based on their similarities, to their rules into two types: the first type: excepted due to similarity to rules in form. The second type: excepted due to presence of true similarity.
6. In the third theme, exceptions are divided, based on rationality and non rationality of their meaning, into two types. The first type: exceptions with non-rational meaning, which may be called worship exceptions. The second type: exceptions with rational meaning.

7. In the fourth theme, there is demonstration of applying analogy rule to exceptions from the Fiqh rules, if they have rational meanings. Because this topic is not tackled by authors in the science of Fiqh rules, I have looked for a helping scholarly subject in the science of principles of Fiqh, where I have found a suitable issue for this research paper, namely, analogy based on exceptions form analogy norms or analogy based on citing of the statement different from the analogy.

For a complete version of the paper in Arabic see pp 11-110

